الأمم المتحدة

A/64/PV.116

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **١١٦**

الجمعة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/64/818)

مشروع القرار (A/64/L.69)

الرئيس: أود في البداية أن أرحب بالسيد مختار عوني، وزير خارجية مالي، الذي يشاركنا هذه الجلسة الهامة.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في هذا البند في جلساتها العامة ٦٠ و ٦٤ و ٦٨ المعقودة في ٧ و ١٦ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، واتخذت القرار ٢٣٥/٦٤ في جلستها العامة ٦٨.

أود في البداية أن أدلي ببعض الملاحظات القصيرة.

ما زال الإرهاب يهدد السلام والأمن على الصعيد العالمي. وبالرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وكذلك المجتمع المدني، ما فتئ خطر الإرهاب يواصل انتشاره حاملا معه عواقبه الوخيمة التي تزعزع الاستقرار وتبث الفوضى في عدة أنحاء من العالم. وفداحة الآثار التي تجرها أعمال الإرهاب على مجتمعاتنا والصدمات التي تسببها لحياتنا اليومية وآثارها السلبية على تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية أكبر من أن يستطيع المرء حصرها أو عدها.

إن هذا الوضع وصمة عار على جبين المجتمع الدولي بأسره. فهو وضع يشكل تحديا خطيرا ومعقدا يتعين أن يتصدى له المجتمع الدولي باعتماد نهج أكثر شمولا وأفضل تنسيقا وفعالية. ويجب أن يستند هذا النهج إلى تحليل موضوعي يتناول الوضع الناشئ عن خطر الإرهاب من جميع جوانبه. ولا بد أن يراعى في ذلك أيضا أسبابه الجذرية. ومن المهم أيضا التأكيد مجددا على أن الكل يجمع على أنه من غير المقبول إطلاقا محاولة ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو مجتمع بعينه. ومن غير المقبول أيضا ممارسة أي شكل من أشكال التمييز ضد الأفراد أو معاملتهم بشكل انتقائي على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أساس الدين أو العرق أو الجنسية في سياق المعركة ضد الإرهاب لأن ذلك يشكل انتهاكا للالتزامات المنوطة بالدول بموجب القانون الدولي. وأود أن أشدد على أهمية اعتماد استراتيجية ونهج اقتصادي في مكافحة الإرهاب على نحو شامل وفعال يقوم على المشاركة والتعاون.

وكل ذلك إنما يؤكد على أهمية العمل الذي اضطلعتم به على مدى الأسابيع الماضية لاستعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتضمن مشروع القرار A/64/L.69 المعروض عليكم أحكاما منها ما ينص على تحديد مساهمة الدول الأعضاء وإشراكها في تنفيذ الاستراتيجية وتحسين التفاعل بين الدول الأعضاء وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ويدعو مشروع القرار أيضا إلى إرساء الدعائم الأربع للاستراتيجية على نحو متكامل ونشرها والتعريف بمضامينها على نطاق واسع. كما يشجع على إشراك المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية.

والأهم من ذلك كله أن الجمعية العامة تكرر التأكيد على إدانتها القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه. وهي أيضا تسلم بأن التعاون الدولي وأي تدابير تتخذها الدول الأعضاء لمنع الإرهاب ومكافحته يجب أن تتقيد تماما بالالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، وبخاصة قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي، وحق تقرير المصير للشعوب، وإزالة الاحتلال والعدوان اللذين لا تزال تتعرض لهم بعض الشعوب.

وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى ترجمة إدانتها المتكررة للإرهاب إلى أعمال متضافرة ومنسقة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وللمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني دور مهم يجب أن تؤديه في هذا المسعى الجماعي.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن الشكر لسعادة السيد عبد الكريم عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة على تيسيره عقد المشاورات التي تكللت بالتوصل إلى اعتماد نص توافقي. وأود أن أشير إلى أن اعتماد الاستراتيجية الواردة في القرار ٢٨٨/٦٠، والاستعراض الأول لتنفيذ القرار ٢٧٢/٦٢ قد تما بتوافق الآراء. وسيكون اعتماد مشروع القرار A/64/L.69 بتوافق الآراء دليلا آخر على ما تبديه الدول الأعضاء من التزام وإرادة سياسية من أجل التصدي لمشكلة الإرهاب على نحو جماعي.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة للسيد مختار واني، وزير خارجية مالي.

السيد واني (مالي) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي السرور المتجدد لدى وفد مالي أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون جلسات الجمعية العامة. وأود، بادئ ذي بدء هذا الصباح، أن أشكركم على تنظيمكم الاستعراض الحالي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأهنئ الأمين العام على تقريره الممتاز عن الموضوع (A/64/818). ويتيح هذا الاستعراض فرصة مفيدة لوفد مالي ليقوم أولا، بتجديد تأكيده بشدة هنا على التزام حكومة جمهورية مالي بمكافحة الإرهاب، وبالتالي، للدعوة إلى تقديم الدعم المناسب والمستمر لما بذلته من جهود وما اتخذته من مبادرات في ذلك الصدد.

تكتسي مكافحة الإرهاب أهمية بالغة في بلدان منطقة الساحل والصحراء، التي تحتل فيها مالي مكانة رئيسية. وكما يعلم الأعضاء، فقد شهدت منطقتنا لبعض

الوقت حالة تثير القلق جراء تواجد الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية التي تشكل أنشطتها تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار هناك. فمنذ أن انضمت الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة وأصبحت جناحا عسكريا لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، صارت منطقة الساحل والصحراء، التي تغطي نحو ٨ ملايين كيلومتر مربع وتتسم بانخفاض كثافة سكانها وصعوبة الأحوال المعيشية فيها، بالفعل ملاذا للجماعات السلفية المغاربية، وخاطفي الرهائن، وتجار المخدرات والأسلحة، ومهربي المهاجرين غير القانونيين إلى أوروبا، وغيره من الشبكات الإجرامية الأخرى.

فما الذي يمكن القيام به لمواجهة هذه الحالة المقلقة والمعقدة، التي تؤثر بشكل خطير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الساحل والصحراء؟ وما هي الاستراتيجية التي ينبغي أن نتبعها لنكافح بفعالية هذه التهديدات التي تعرض للخطر الوحدة الوطنية لشعوب منطقة الساحل والصحراء والوئام والسلام فيها؟ وكيف يمكننا إيجاد أوجه التآزر بين الجهود الوطنية والإقليمية لحكومات البلدان المعنية لدى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؟ وأخيرا، ما هي الخطوات التي ينبغي أن ننظر في إمكانية اتخاذها فيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية؟

تلك هي العناصر الرئيسية للسياسة الجديدة لحكومة جمهورية مالي بغية التخفيف من انعدام الأمن في شمال بلدنا ولمكافحة الإرهاب. وتتفق تلك السياسة الوطنية تماما مع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد عرض رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد أمادو توماني، بتقديم هذه السياسة الجديدة إلى البرلمان الأوروبي، الذي عقد جلسة علنية أمس، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأود أن أكرر ذلك العمل الرمزي للغاية من على هذا المنبر الجليل.

لقد أقرت حكومة جمهورية مالي للتو برنامجا طارئا للتخفيف من انعدام الأمن ومكافحة الإرهاب في شمال مالي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وتنفيذ ذلك البرنامج سييسر، أولا، استعادة الحكومة لبسط إدارتها على المناطق انسحب منها هياكل الدولة، مما مكنها من مواجهة الآثار السلبية لبعض أحكام الاتفاق الوطني الموقع في نيسان/أبريل ١٩٩٢ بين حكومة مالي والحركات والجبهات المنبثقة عن تمرد الطوارق العرب. وعلى نحو ملموس، يجب علينا أن نوجد الأحوال المعيشية والمرافق الأساسية التي ستمكننا من إعادة بسط سلطة الدولة وتوفير الأمن للشعب من خلال تعزيز و/أو إنشاء قوات الشرطة والدرك والحرس الوطني والجمارك ووحدات الجيش.

ثانيا، سييسر تنفيذ هذه السياسية أيضا تحسين الأجواء لتقديم مساعدة حقيقية لسكان المناطق الحساسة من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج شعبية تسعى إلى توعيتهم وتدريبهم وإعلامهم بشأن انعدام الأمن والإرهاب. إن إنشاء أنشطة مدرة للدخل، وتعزيز نظم التمويل البالغ الصغر، وبناء وتطوير المساكن، وتلبية احتياجات السكان لمياه الشرب من خلال توفير الآبار، فضلا عن تلبية احتياجاتهم الصحية بإنشاء مراكز صحية للمجتمعات المحلية وبناء المدارس، كلها تدابير ستعود بالنفع الأكيد على السكان في الأجل الطويل، لا سيما الشباب، مما سيقيهم شر تأثير الجماعات الإرهابية.

ثالثا، سييسر تنفيذ البرنامج أيضا فك العزلة عن المناطق الشمالية من خلال بناء الطرق على طول الممرات الاستراتيجية، مما سيمكن، في الوقت ذاته، القوات المسلحة وقوات الأمن من تعزيز قدرتها على التنقل من أجل المنع والردع والتدخل.

رابعا، سييسر تنفيذ البرنامج التعاون الإقليمي والدولي بصورة مناسبة وفعالة استنادا، من ناحية، إلى نظرة مشتركة وسليمة للتحديات التي تواجهها المنطقة، ومن ناحية أخرى، إلى تبادل الموارد التشغيلية.

ولذلك، وعلى الرغم مما اتخذته حكومة مالي من خطوات جبارة، من الواضح تماما أنه ما من بلد في منطقة الساحل والصحراء يمكنه بمفرده أن يكافح بفعالية هذا التهديد الجديد للسلم والأمن الدوليين الناجم عن الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، وخطف الرهائن. ولذلك السبب ما انفكت مالي تتبع دوما نهجا مشتركا وموحدا فيما بين دول منطقة الساحل والصحراء لمعالجة التحديات الأمنية العديدة التي تواجهها.

وفي سياق ذلك الزخم، نظم رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد أمادو توماني توري، مؤتمرا بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل والصحراء، في باماكو، بغية تعزيز التنسيق والتعاون لدى مكافحة الإرهاب واللصوصية عبر الحدود فيما بين جميع الدول المعنية. وتعتقد مالي أنه ينبغي للمؤتمر أن يتيح المجال أيضا لدول المنطقة المعنية لكي تضع استراتيجية مشتركة لتوفير الظروف اللازمة لإنهاء انعدام الأمن وضمان الاستقرار الذي هو أساسي لتحقيق التنمية المنسجمة والازدهار في المنطقة.

وبطبيعة الحال، رحبنا بعقد الاجتماع الوزاري التحضيري للمؤتمر في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وكذلك باجتماع التقييم المعقود في الجزائر في آذار/مارس ٢٠١٠. ومع ذلك، أود هنا والآن أن أعيد التأكيد بشدة على أنه، نظرا للطابع العابر للحدود للتهديدات التي تواجهها بلدان منطقة الساحل والصحراء، يجب على حكومات تلك البلدان الترفع عن حالات سوء الفهم فيما بينها وخلافاتها في الآراء في الأجل القصير بغية إجراء حوار صادق وبناء – وهو البديل الوحيد المتاح لإقامة استراتيجية حقيقية للأمن الجماعي.

وأود أيضا أن أشير إلى أنه، في إطار تنفيذ السياسة الجديدة للحكومة في مجال مكافحة الإرهاب، أنشأنا خلية تنفيذية مسؤولة أمام الرئاسة ومكتبا وطنيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وعززنا التشريعات التي تعالج الإرهاب والجريمة الدولية. كما تم إنشاء وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب والشبكات الإجرامية التي تعمل في شمال مالي.

ويسرني أن أشيد بالتعاون الممتاز بين حكومة مالي وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد زار رؤساء تلك الهيئات مالي ورأوا بأنفسهم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية في التصدي للتهديدات الجديدة التي تؤثر على منطقة الساحل والصحراء.

كما أنه من دواعي السرور أن نلاحظ أن مالي، وهي منطلقة من روح الإرادة السياسية لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، قد عرضت على البلدان المجاورة الحق في ملاحقة مرتكبي الجرائم داخل مالي في الحالات التي يرتكب فيها الإرهابيون أو الشبكات الإجرامية الأعمال الإجرامية على أراضي تلك البلدان. كما اقترحت مالي على البلدان المجاورة المتضررة القيام بدوريات مشتركة على طول الحدود المشتركة.

وأود أن أختتم بياني كما بدأته بالتأكيد رسميا من جديد على التزام حكومة جمهورية مالي بمواصلة مكافحة الإرهاب وهي مصممة على ذلك. وفي ضوء ذلك، أود أن أؤكد على عدد من القطاعات التي أعتقد أنه ينبغي أن تحظى بدعم كبير من المجتمع الدولي والشركاء الآخرين. وأود أن

أشدد أولا على تدريب الناس من خلال دورة بغرض التعليم والتوعية، وهنا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للحوار بين الثقافات والأديان، وإلى دور المجتمع المدني والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والحكومات.

وأود بعد ذلك التأكيد على أهمية بناء القدرات التشغيلية واللوجستية من خلال بناء الهياكل الأساسية والأمن الفعال وإصلاح قطاع العدل، وهلم جرا. وينبغي الإشارة أيضا إلى تنشيط الصكوك القانونية الثنائية، واعتماد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، وتحسين السياسات والآليات لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي هذا المقام، أود مرة أخرى أن أشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجميع شركائنا الفنيين والماليين الآخرين على دعمهم القيم لجهود الحكومة في هذا الصدد.

وختاما، أود أن أسلط الضوء على الحاجة الماسة لضمان تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحشد الموارد المالية المناسبة لبناء الهياكل الأساسية في جهودنا الرامية إلى معالجة الفقر والتهميش.

تلك هي الخطوط العريضة لاستراتيجية مالي الجديد لمكافحة الإرهاب. إن التنفيذ الفعال والدؤوب لتلك الاستراتيجية سيسهم بلا شك في مكافحة الإرهاب في مالي ومنطقة الساحل والصحراء ككل. ولنتذكر أن التهديدات المعنية عابرة للحدود؛ ولذلك يجب علينا أن نعمل ونتصرف بسرعة. وتعلم حكومة مالي التي لا تزال تفتح الباب أمام جميع أشكال التعاون أنه يمكنها التعويل على دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية باسم مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في استعراض فترة السنتين الثاني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأود في البداية أن أحيي السيد لابورد، رئيس فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومدير مكتب الفرقة على جميع الجهود الممتازة التي قام بها حتى الآن. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير المنظمة العميق للجهود التي بذلها السفير أبو الكلام عبد المؤمن، ميسر مشاورات استعراض استراتيجية مكافحة الإرهاب التي تهدف إلى التوصل إلى مشروع قرار بتوافق الآراء بشأن الاستعراض الثاني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن نتفهم ضيق الوقت، ونأمل أن يُعيَّن ميسر للاستعراض في وقت أبكر بكثير من عام ٢٠١٢.

إن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي قد شاركت بصورة بناءة وفعالة في عملية التفاوض على مشروع القرار A/64/L.69، وأبدت أقصى درجات التعاون والمرونة في التوصل إلى نتيجة متفق عليها بتوافق الآراء. ويسعدنا أن نرى أن جهودنا وجهود الشركاء الآخرين في التفاوض قد أثبتت جدواها وأننا حصلنا على نص يحظى بدعم العضوية العامة. ومع ذلك، نحن نأسف أن بعض الاقتراحات التي تتمسك بها كثيرا بلدان المنظمة وتحتل مكانة بين مواقفها الرئيسية لم ترد في مشروع القرار. ولا تزال المجموعة تولي أهمية قصوى لهذه المواقف المبدئية، وهي مصممة على تعزيزها حسب الاقتضاء.

وتؤكد مجموعة المنظمة من جديد إدانتها الشديدة لجميع أعمال وممارسات الإرهاب وتظل مقتنعة بأنه لا يمكن تبرير الإرهاب أبدا بغض النظر عن دوافعه وأشكاله وأهدافه ومظاهره، وبغض النظر عن المكان الذي يرتكب فيه والجهة التي ترتكبه والغرض من ارتكابه.

تؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي الربط بينه وبين أي دين أو جنسية أو جنس أو عقيدة أو لاهوت أو قيم أو ثقافة

أو مجتمع أو جماعة. لا دين أو عقيدة دينية يشجع أو يحث على ارتكاب الأعمال الإرهابية، وبالتالي، لا ينبغي تصوير أي منها على هذا النحو. وفي هذا العالم الذي يتزايد ترابطا، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى التفاهم والتناغم وبناء الجسور بين كل الثقافات وكل الشعوب.

وتؤكد المجموعة من جديد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. وتؤكد المجموعة أيضا على ضرورة احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

وتكرر المجموعة تأييدها لاستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب يجب أن تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع للقوة، والعدوان، والاحتلال الأجنبي، والصراعات الطويلة الأمد غير المحسومة، والنزاعات الدولية المستحكمة، وإنكار حق الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، والظلم السياسي والاقتصادي، والتهميش والاستبعاد السياسيان.

وتؤكد المجموعة من جديد ضرورة التمييز بين الإرهاب وممارسة الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي، وتود التأكيد على أن هذا التمييز يقره عن حق القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦، الذي يؤيد أيضا هذا الموقف.

وتود المجموعة أن تؤكد على الدور المحوري للجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب، لأنها هي الهيئة الوحيدة على مستوى الأمم المتحدة التي تتمتع بالعضوية العالمية. وتؤكد المجموعة من جديد أن الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تمثل جهدا مستمرا، وهي وثيقة حية ينبغي تحديثها وفحصها بانتظام. وتؤكد المجموعة أيضا من جديد ضرورة التنفيذ المتوازن لجميع جوانب الركائز الأربع لاستراتيجية مكافحة الإرهاب.

وتؤكد المجموعة أن تنفيذ الاستراتيجية يكمن أولا وقبل كل شيء في أيدي الدول الأعضاء، وترى أنه ينبغي توسيع عضوية فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب لتشمل الدول الأعضاء. وتدرك المجموعة ضرورة تحديد مسؤوليات فرقة العمل أمام الدول الأعضاء، بما في ذلك الإحاطات الإعلامية الفصلية التي تتسم بالشفافية الكاملة عن أنشطتها. وترى المجموعة أن فرقة العمل يجب أن تتلقى توجيهات بشأن السياسات العامة من أعضاء الأمم المتحدة.

وتعتقد المجموعة اعتقادا راسخا أن اشتراك الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تحت مظلة فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب، ينبغي ألا يؤثر على ولاياتها وأنشطتها التنفيذية. وترى المجموعة أيضا أنه لا بد من تعزيز الشفافية وتعزيز التنسيق وتفادي الازدواج في عمل جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب. وتسلم المجموعة بضرورة تعزيز دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في التنفيذ المحلي للاستراتيجية عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرة.

وتشدد المجموعة على أنه ينبغي الاضطلاع بإنشاء الهياكل المناسبة وتنظيم الأحداث والأنشطة المتعلقة بالاستراتيجية بطريقة تعزز التوافق وتحترم الولايات الصادر بها تكليف وتتجنب التسييس وتتناول جميع جوانب استراتيجية مكافحة الإرهاب على قدم المساواة.

وتعرب المجموعة عن عميق تعاطفها مع ضحايا كل صور الإرهاب، الذي ترتكبه الدول أو الأطراف من غير الدول، ومع ضحايا تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب الذين

يعانون نتيجة عدم احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما تود المجموعة أن تعرب عن قلقها حيال دفع الفديات للجماعات الإرهابية، والتي تشكل أحد مصادر تمويل الأنشطة الإرهابية.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر، بادئ ذي بدء، سعادة السيد أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، لتيسيره المشاورات التي أفضت بنجاح إلى مشروع قرار يعتمد بتوافق الآراء A/64/L.69. كما أود أن أعرب، باسم الاتحاد الأوروبي، عن تقديرنا للسيد لابورد، المدير العام لفرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب المعين حديثا، على التزامه وإنجازاته حتى الآن.

يشرفني أن أقدم اليوم مساهمة الاتحاد الأوروبي في الاستعراض الثاني لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. لقد أظهرت الجمعية العامة وحدة رائعة في اعتماد الاستراتيجية العالمية بتوافق الآراء وفي الحفاظ على ذلك التوافق خلال هذا الاستعراض الثاني لتنفيذها. يبعث هذا التوافق رسالة قوية إلى أولئك الذين يستخدمون الإرهاب لتعزيز غاياتهم السياسية. إن المجتمع الدولي بأسره يقف متحدا ضدهم وضد أساليبهم.

وأغتنم هذه الفرصة لتحديد ما يرى الاتحاد الأوروبي أنه القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، وأين يمكن أن يساعد في التصدي لها. حددت مداخلة الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة قبل عامين الخطوط العريضة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت عام ٢٠٠٥. ويعمم وفد الاتحاد الأوروبي اليوم وثيقتين منفصلتين تتضمنان بالتفصيل ما فعله الاتحاد الأوروبي وما يفعله لمكافحة الإرهاب.

وتظل المبادئ الأساسية لنهج الاتحاد الأوربي، التي تم إبرازها خلال الاستعراض الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، سارية المفعول حتى اليوم، وأود أن أشير إليها هنا بإيجاز.

أولاً، يعتبر الاتحاد الأوربي الإرهاب جريمة يتعين منعها ومحاكمة مرتكبيها، وإنزال العقوبة بهم بموجب لوائح وإجراءات القانون الجنائي. ومن خلال هذا الصنيع، يسهم الاتحاد الأوربي في منع تمجيد الأعمال التي يقوم بها الإرهابيون، والتي تستخدم لتجنيد أعضاء جدد لقضيتهم. ويجب علينا أيضاً أن نركز على ما يجب من الحماية الخاصة والمساعدة لضحايا الإرهاب والاعتراف بهم. ويدعو الاتحاد الأوربي الدول الأعضاء والكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة إلى تعزيز التضامن الدولي من أجل دعم الضحايا، وحماية حقوقهم، بالإضافة إلى ضمان حصولهم على المعاملة الكريمة، والاحترام، وتلبية احتياجاتهم. وهذا الاهتمام الخاص بالضحايا يكشف عن النتائج المؤسفة للإرهاب، ويسهم بالتالي في نزع الشرعية عن أي مبررات لهذه الأعمال.

ثانياً، يلتزم الاتحاد الأوربي بدعم النُهُج المتعددة الأطراف، والعمل مع المنظمات الإقليمية، لكنه يعمل بصورة أكبر مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والوكالات المتخصصة. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأوربي مجدداً إلى التوصل إلى ختام سريع للمفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي، والتي سوف تكون خطوة مهمة في الانطلاق قدماً بجهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. وأود الإشارة إلى

أن معاهدة لشبونة تجدد صراحةً التزام الاتحاد الأوربي بميثاق الأمم المتحدة.

ويرى الاتحاد الأوربي أن التعاون الدولي أساسي في التصدي بالشكل المناسب لتهديد عابر للقوميات بطبيعته. وبسبب أن الاتحاد الأوربي تعرض لضربات إرهابية شديدة في الماضي، وأنه لا يزال هدفاً محتملاً للمجموعات الإرهابية، فإنه قام بتطوير طائفة واسعة من سياسات التعاون داخلياً ومع الدول الثالثة من خارج الاتحاد. ويشمل ذلك التعاون القانوني والأمني، وتبادل المعلومات، وتعريف الاستراتيجيات المشتركة أو المساعدات التقنية للبلدان خارج الاتحاد في جميع مجالات مكافحة الإرهاب. ويتيح لنا النهج العالمي للاستراتيجية العالمية فرصة نادرة لتعزيز هذا التعاون وتحسينه. ويظل الاتحاد الأوربي مستعداً لتقاسم خبرته مع الآخرين في هذا المجال.

ومن الأولويات الرئيسية لمساعدات الاتحاد الأوربي في مجال مكافحة الإرهاب دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جهودها لتطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد شرع الاتحاد الأوربي فعلاً في تنفيذ أولى مشاريعه المعنية بدعم جهود مكافحة الإرهاب لدى عدد من الدول الأعضاء، وفي العمل مع الأمم المتحدة من أجل التعريف بالاستراتيجية العالمية على نحو أفضل. ويشكل إضفاء المؤسسية على فرقة العمل خطوة مهمة في سبيل ضمان هذا الدور التنسيقي. والاتحاد الأوروبي في تقديم مساعداته في مجال مكافحة الإرهاب يلتزم بنهج شامل وطويل الأجل.

وفي هذا الصدد، يدعم الاتحاد الأوربي دعماً كاملاً العمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تنسيقٍ أفضل بين جهود مختلف الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويؤيد الاتحاد الأوربي إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل، ويشجعها على إنشاء شبكة من المراسلين الميدانيين، بالاعتماد على مواردها وموظفيها الحاليين، وذلك للتأكد من أن هذا الجهد التنسيقي يجري تنفيذه أيضاً ميدانياً على المستوى التشغيلي. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوربي أيضاً أن يشير إلى أهمية إشراك الشراكات العامة – الخاصة في تنفيذ الاستراتيجية، لا سيما ما يتعلق بحماية الأهداف الضعيفة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيينانن (فنلندا).

ويتمثل المبدأ الثالث، وهو متفرع من الثاني، في اهتمام الاتحاد الأوربي اهتماماً مركزياً بالاحترام الصارم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد إجراءات الضم إلى القوائم والحذف منها المعمول بها لدى مجلس الأمن بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من الأفراد والكيانات؛ كما يؤيد الاتحاد تعيين الأمين العام مؤخراً أميناً للمظالم، وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٩٠٤ (٢٠٠٩).

ويتمثل موطن القوة الرئيسي في استراتيجية الأمم المتحدة، مثلما هو الحال في الاستراتيجية التي أقرها الاتحاد الأوربي، في أنها تقوم على نهج كلي. ومع الأخذ بالاعتبار أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية في تطبيق الاستراتيجية، علينا أيضاً أن نتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة ككل تعمل على نحو متسق. ويجب توحيد الأنشطة المرتبطة بمكافحة الإرهاب في سياسات الأمم المتحدة وفي عملياتها، بما في ذلك في مجالات مثل حقوق الإنسان، والعقوبات الاستهدافية وعمليات حفظ السلام، بصورة فعالة وملموسة، مع بذل الجهود لضمان تكامل سياسات مكافحة الإرهاب مع سياسات الأمم المتحدة الجغرافية أو المواضيعية.

ولا سبيل إلى السيطرة على ظاهرة الإرهاب إلا من خلال تنفيذ الاستراتيجية بكل جوانبها. ويشمل ذلك الاهتمام بالظروف التي تشجع على انتشار الإرهاب. ويجب على المانحين معرفة أن جهودهم في مجال تشجيع التنمية والاستقرار يمكن أن تتصدي لمثل هذه الظروف بصورة مباشرة. وسيظل الاتحاد الأوربي يعمل في هذا المجال، وخاصة من خلال الاستغلال الكامل للفرص التي يتيحها تكليف معاهدة لشبونة للاتحاد بتنسيق أنشطتها في جميع أنحاء العالم.

وسيظل الاتحاد الأوربي الداعم الأقوى للمعايير الدولية بشأن حقوق الإنسان وحكم القانون. وسنظل نؤمن بأن المكافحة الفعالة للإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما هدفان يعزز أحدهما الآخر، ولا ينافسه.

السيد لي لونغ مينه (فيتنام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء برابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلاند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفيتنام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار. واسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن تقديرنا لكل العمل الذي اضطلع به رئيس الجمعية العامة، وأعضاء المكتب، والميسر السفير أبو الكلام عبد المؤمن سفير بنغلاديش، في الإعداد للاستعراض الثاني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد نحيط علماً بالتقرير الشامل للأمين العام بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تطبيق الاستراتيجية (A/64/818).

لا يزال الإرهاب الدولي يشكل تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي. وتدين الدول الأعضاء في رابطة آسيان الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وتشير إلى أن التعاون الدولي والأعمال التي تقوم بها الدول لمكافحة الإرهاب يجب أن تتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والاتفاقات الدولية ذات الصلة. وبموجب إقرار الدول استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فإنها تلزم نفسها بمحاربة الإرهاب، ومنعه، وفق منهج كلي. وتدعم دول رابطة آسيان الاستراتيجية العالمية في مجملها، وتدعو إلى تطبيقها بصورة أكثر فعالية وتكاملاً.

ونرحب بعمليات الاستعراض المنتظمة التي تجريها الدول الأعضاء لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بغية إيجاد سبل ووسائل لسد الفجوات ومناقشة توجيه سياسات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. كما نرحب باضطلاع فرقة العمل بدور تنسيقي أقوى لكفالة زيادة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في جهودها لتنفيذ الاستراتيجية.

وعلى نحو ما شددت عليه الاستراتيجية العالمية وقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٧٢، فإن المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. ولذلك، زادت جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا جهودها لمكافحة الإرهاب ومعالجة الأسباب الجذرية والظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب، مع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما أن الدول الأعضاء في الرابطة تسعى سعيا جادا لتعزيز التعاون فيما بينها ومع البلدان الأخرى، بما في ذلك من خلال معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، واتفاقية الرابطة لمكافحة الإرهاب والشراكات المختلفة في القضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب. ويحدد مخطط الجماعة السياسية والأمنية للرابطة، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الرابطة في مؤتمر القمة الرابع عشر للرابطة المعقود في تايلند في آذار/مارس ٢٠٠٩، الإجراءات الملموسة التي يتعين اتخاذها، مثل العمل نحو بدء نفاذ اتفاقية الرابطة لمكافحة الإرهاب، والسعي للانضمام إلى الصكوك الدولية ذات

الصلة بمكافحة الإرهاب والتصديق عليها، وتعزيز التنفيذ الفعال لخطة عمل الرابطة الشاملة بشأن مكافحة الإرهاب، والتعاون لدعم المبادرات الإنمائية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب.

وفي مؤتمر القمة السادس عشر للرابطة المعقود في هانوي في نيسان/أبريل هذا العام، استعرض زعماء الدول الأعضاء في الرابطة تنفيذ مخطط الجماعة السياسية والأمنية للرابطة وأكدوا مجددا على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية الرابطة لمكافحة الإرهاب وخطة عملها الشاملة.

وقبل وقت قصير، كان الإرهاب في صدارة جدول أعمال المنتدى الإقليمي السابع عشر للرابطة، الذي عقد في هانوي في تموز/يوليه ٢٠١٠ وشارك فيه وزراء الخارجية وممثلون رفيعو المستوى من ٢٧ من الجهات المشاركة في المنتدى. واعترف المشاركون في المنتدى السابع عشر بأن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا جديا ومباشرا للأمن الإقليمي والعالمي وأكدوا مجددا على التزامهم بالعمل معا للقضاء على التهديد. واعترفوا بدوام الجماعات الإرهابية في المنطقة ودعوا إلى بذل جهود أكبر وبطريقة أكثر شمولا ومتعددة الأوجه ومنسقة. وأكدوا على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وأعربوا عن دعمهم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأبرزوا أهمية الأمن النووي وعدم الانتشار في منع الجماعات الإرهابية من الحصول على المواد النووية. واتفقوا أيضا على أنه ينبغي للبلدان أن تبقى يقظة أمام أساليب عمل الإرهابيين المتغيرة على الدوام وحركتهم في المنطقة.

وفي تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة ومنعهما، شددت الدول الأعضاء في الرابطة على ضرورة تمكين قطاعات المجتمع المعتدلة وتعزيز الحوار بين الأديان. وفي ذلك الصدد، ترحب الدول الأعضاء في الرابطة بالاجتماع غير الرسمي الثاني للزعماء بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام، المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وفي الختام، تكرر الدول الأعضاء في الرابطة مرة أخرى على التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي. ونحن على ثقة بأن الدول الأعضاء ستغتنم فرصة هذا الاستعراض الثاني لتجديد عزمها الجماعي على التنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا. وأود أن ابدأ بياني بتقديم التهنئة للسفير مؤمن ممثل بنغلاديش على تعيينه ميسرا للاستعراض الثاني من عمليات الاستعراض التي تجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وباسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا، أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للقيادة التي أظهرها السفير مؤمن وفريقه، اللذين اضطلعا بالمهمة الهامة لتيسير المفاوضات.

ما برحت بلداننا الثلاثة تعتبر أن مكافحة الإرهاب مسألة لها أولوية عالية للغاية. ونحن نأخذ بجدية تامة التهديدات التي يمثلها الإرهاب – وهي تهديدات ليس لمواطني بلداننا فحسب، ولكن للناس في كل مكان. وتسلم مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالدور الفريد والقيم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. ونعتقد أن الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الوحيدة التي لديها حقا ولاية عالمية وكانت نفسها هدفا للهجمات الإرهابية، تضطلع بدور رئيسي في تلك الجهود. وفي ذلك المسعى، لا بد أن ترتكز كل جهودنا لمكافحة الإرهاب على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتسوية السلمية للنزاعات.

يوفر هذا الاستعراض الثاني للاستراتيجية فرصة لنكرر إدانتنا التامة لجميع أشكال الإرهاب والتزامنا المشترك تجاه الاستراتيجية. وبينما نقوم بهذا كمجتمع دولي، يجب أن نتذكر أن المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. وتؤمن مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا إيمانا راسخا بأهمية تجديد سائر أعضاء الأمم المتحدة التزامهم تجاه الاستراتيجية وتنفيذها الفعال.

إن الاستراتيجية العالمية وثيقة شاملة تغطي طائفة متنوعة من قضايا مكافحة الإرهاب. وتلك القضايا معبر عنها في أربع ركائز مميزة لكن تعزز بعضها بعضا. وتعتقد المجموعة أن تركيزنا ينبغي أن يكون على التنفيذ المتكامل وليس على تعديل الاستراتيجية. والحق فإن الاستراتيجية لن تؤدي دورها كوثيقة حية وهامة إلا ببذلك جهودنا المتواصلة والجماعية لتنفيذ تلك الركائز.

وترحب المجموعة بإضفاء الطابع المؤسسي الكامل على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وتعتبره تطورا إيجابيا. ونتطلع إلى تطوير فرقة العمل لعلاقاتها مع الدول الأعضاء بتقديم الإحاطات الإعلامية والتقارير الفصلية. ونشجع أيضا الأفرقة العاملة التابعة لفرقة العمل على المشاركة بشكل غير رسمي مع الدول الأعضاء عند الاقتضاء. وكندا وأستراليا ونيوزيلندا على استعدا لتقديم دعمنا لفرقة العمل في الوفاء بولايتها.

إن فرقة العمل تضطلع بدور تنسيقي فريد وقيم وتنطوي على إمكانات هائلة لتحقيق مزيد من الاتساق والتركيز في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وترى المجموعة أن هذا الدور ينبغي أن يظل محور تركيز عمل فرقة العمل وتعتبر أن أي برمجة منفصلة لدور فرقة العمل لن تكون مستصوبة أو مناسبة.

ونعتقد أن فرقة العمل يمكن أن تحقق أفضل النتائج في تعزيز تنفيذ الاستراتيجية عن طريق العمل في نيويورك وفي الميدان على السواء. وتثني المجموعة على العمل الجيد الذي اضطلعت به مديرية الأمم المتحدة التنفيذية لمكافحة الإرهاب وأدوارها القيمة في كفالة تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد المحلي.

ونؤيد مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/64/L.69)، وأسعدنا مستوى الدعم الرفيع للاستراتيجية ولتعزيز تنفيذها الذي أعرب عنه خلال المفاوضات.

وفي الختام، أود أن أضيف أن بلداننا الثلاثة تؤكد مجددا دعمها الثابت للاستراتيجية وركائزها الأربع وتبقى ملتزمة بالقيام بدورها في تنفيذ الاستراتيجية. وسنواصل مساعينا ليس للنهوض بجهودنا المحلية لمكافحة الإرهاب فحسب بل أيضا بالجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك بتحسين التعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

وإذ أتكلم باسم كندا بوصفها رئيس فريق العمل لمكافحة الإرهاب، أود أيضا أن أضيف انه تتوافر خلف قاعة الجمعية نسخ لورقة لفريق العمل عن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من مكافحة الإرهاب. وتلخص هذه الورقة، التي أعدتها بصورة مشتركة الدول الـ ١١ والمنظمات الأربع التي تشكل فريق العمل لمكافحة الإرهاب، الدروس الرئيسية التي استخلصها الفريق خلال الأعوام السبعة لأعماله في مكافحة الإرهاب. وأدعو جميع أعضاء الوفود إلى الاطلاع على الورقة وتبادلها على نطاق واسع مع زملائهم.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن اتخاذ أي نهج متكامل وطويل الأجل نحو مكافحة الإرهاب

الدولي لا بد أن يقيم توازنا بين التدابير الوقائية وتدابير المكافحة. وإذا عجزنا عن اتخاذ منظور طويل الأجل في مكافحتنا للجماعات الإرهابية في الوقت الحاضر، قد نواجه جماعات إرهابية جديدة أقوى وتحظى بقدر أكبر من الدعم الشعبي في المستقبل. ونحن نجازف بتقويض أهدافنا بالذات. ولا يمكن الانتصار في هذه المعركة إلا باستخدام مجموعة واسعة من الأساليب، بما في ذلك الوسائل السياسية والإنسانية والاقتصادية والقانونية والعسكرية. ولذلك السبب لدينا الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، مع النهج الشامل الذي تتخذه.

في الأجل الطويل، علينا أن نركز على العوامل التي تجعل بعض الأفراد يختارون طريق الإرهاب. ولذلك يشكل عمل النرويج على تحقيق السلام والتحول الديمقراطي والتنمية إسهاما هاما في مكافحة العالم للإرهاب. ويمثل احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي دعامة جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عن تنسيق الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن الأهمية بمكان تعزيز دورها بغية كفالة تأييد جميع بلدان العالم للجهود الدولية ومتابعتها. وسيساعد تعزيز دور المنظمة على كفالة أوثق تنسيق ممكن لجهود المجتمع الدولي وإدماجها، في الأجلين الطويل والقصير على السواء.

وكان اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع قبل أربعة أعوام معلما بارزا في مسعانا المشترك نحو منع الإرهاب. وبطبيعة الحال، تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية. ولم تكلف الأمم المتحدة بتنسيق تنفيذ الدول الأعضاء للاستراتيجية، ولكن لدينا تحت تصرفنا الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذها للاستراتيجية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ولدينا فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بغية تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة المختلفة لمساعدة الدول الأعضاء. وتؤيد النرويج فرقة العمل من الناحية السياسية وبتنفيذ مشاريع التمويل. وتتاح لفرقة العمل فرصة فريدة لتعزيز اتخاذ نهج متوازن نحو تنفيذ الاستراتيجية، بإيلاء اهتمام متساو لجميع ركائز الاستراتيجية الأربع. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تتوفر لفرقة العمل الموارد اللازمة، ونحن نرحب بإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل.

وفي تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي، رعت النرويج حلقة العمل الدولية لمراكز التنسيق الوطنية لمكافحة الإرهاب التي عقدت في فيينا بغية تيسير حلقة وصل بين فرقة العمل والدول الأعضاء. كما أننا نؤيد مؤتمرات المتابعة التي ستعقد في المستقبل على أساس إقليمي. ونأمل أن تؤدي هذه المؤتمرات إلى تعزيز إدراك أعمق للنهج الشامل نحو مكافحة الإرهاب وبالتالي تعزيز تأييد أكبر للاستراتيجية العالمية.

وأود أن اختتم بياني بالإعراب عن امتناننا الصادق للسفير أبو الكلام عبد المؤمن ممثل بنغلاديش وللسيد محمد رفيع الدين ممثل باكستان على قيادتهما المحنكة وتوجيههما، مما أدى إلى توصلنا إلى اختتام ناجح للمفاوضات على مشروع القرار بشأن استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (A/64/L.69). كما نعرب عن شكرنا لجميع الوفود المشاركة في تلك المفاوضات.

السيد بنمهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئ السفير أبو الكلام عبد المؤمن ممثل بنغلاديش على جهوده القيمة في تيسير التوصل إلى توافق الآراء على مشروع القرار (A/64/L.69)، بالرغم من العديد من الصعوبات التي اعترضت طريقه.

وتؤيد الجزائر البيان الذي أدلى به ممثل سوريا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد

مجددا وبأقوى العبارات على إدانة البيان للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الأعمال التي تشجع الإرهاب أو تعززه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن الجزائر، بتجربتها الطويلة في صدارة مكافحة الإرهاب، أوصت من البداية ذاتها باتخاذ نهج عالمي نحو مكافحة هذه الآفة. وفي ذلك السياق، قدمت الجزائر دعمها الكامل والفعال لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تشكل روحها استجابة كاملة للسعي لتحقيق التعاون الدولي في مكافحة آفة الإرهاب.

وفي مناسبة الاستعراض الثاني للاستراتيجية، تؤكد الجزائر أيضا على أهمية ضمان أن تبقى وثيقة الاستراتيجية صالحة ومفتوحة للتكيف الذي تتطلبه التطورات الجديدة في المكافحة على أرض الواقع والإجراءات والأساليب المتطورة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي يتعين تشجيع مضيها قدما نحو إضفاء الطابع المؤسسي الضروري على تنفيذ الاستراتيجية، أن تطور قدراتها باستمرار، مع أخذها بعين الاعتبار أساليب العمل المتطورة للجماعات الإرهابية. وفي هذا السياق، يمثل لجوء الإرهابيين على نحو متزايد إلى شكل بشع للابتزاز – اختطاف الرهائن بغرض الحصول على فدية أو مبادلتهم بالإرهابيين السجناء – تطورا مثيرا للقلق لا بد أن يواجهه تنفيذ الاستراتيجية.

ولا يمكن لمكافحة الإرهاب أن تصبح أكثر فعالية ما لم يتم وقف مصادر تمويل الإرهاب وتفكيك جميع الأنشطة الإرهابية المتصلة به. ولذلك ناشدت الجزائر الاتحاد الأفريقي اتخاذ إجراء لتحسين الأحكام القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق بدفع الفدية أو إطلاق سراح السجناء مقابل الإفراج عن الرهائن. واستجاب الاتحاد الأفريقي بشكل إيجابي بطلبه من الأمم المتحدة اتخاذ القرارات اللازمة في مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالخطوة الأولى الهامة التي اتخذها مجلس الأمن باتخاذه القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، الذي أضاف بشكل واضح مدفوعات الفدية للجماعات الإرهابية التي يغطيها القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إلى أشكال تمويل الإرهاب الأخرى المحظورة بالفعل.

والجزائر، التي تؤيد تماما أهداف الاستراتيجية ودعائمها الأربع، تود الآن أن تقدم إسهامها من خلال وصف النهج الذي نتبعه في مكافحة الإرهاب الدولي، في بلدنا وفي المنطقة، استنادا إلى تقييماتنا لخطر الإرهاب والتحديات التي يشكلها حاليا.

واستراتيجيتنا مبنية على ثلاثة مبادئ رئيسية. أولها هو تعزيز الجهود الداخلية على المستوى الوطني لمكافحة الإرهاب. ولمكافحة الإرهاب بعد سياسي. واستنادا إلى تجربتنا وتماشيا مع القواعد الدولية القائمة، تتفهم الجزائر أهمية اتباع نهج شامل لمنع الإرهاب ومكافحته. واقترانا بتنفيذ تدابير قانونية وقضائية وعملية، فقد اعتمدنا أيضا نهجا سياسيا مبنيا على السلام والمصالحة الوطنية.

وتركز تلك الاستراتيجية على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي أطلقه رئيسنا، والذي أُقر في استفتاء شعبي جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومكنت الاستراتيجية من القضاء على أي ذريعة لممارسة النشاط الإرهابي ومن استعادة مظاهر الحياة الطبيعية وتنفيذ خطة شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبع خطر الإرهاب بصفة رئيسية حاليا من فلول التنظيم الذي كان يعرف سابقا باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال والذي حاول أن يتخذ بعدا جديدا بتعزيز اندماجه في الشبكة الغامضة للإرهاب الدولي المعروفة باسم القاعدة وتسمية نفسه بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب

الإسلامي. وتشكل تلك العملية الآن تحديا أمنيا خطيرا للجزائر والمنطقة على السواء.

ولم تغفل الجزائر أيضا الجوانب الأيديولوجية والثقافية في مكافحة الخطاب المنحط الذي يستخدم لتبرير الإرهاب وتشريب أفكاره ونشر التطرف. ويُمكن خطاب من ذلك القبيل الجماعات الإرهابية من الاستمرار في الوجود والتجنيد والتأثير في بعض الشرائح على هامش المجتمع. وتجريد جميع هذه الأسباب من مشروعيتها ونزع هالة القداسة عنها هما وظيفة الشخصيات الدينية والثقافية والنظم التعليمية والبرامج الثقافية المتشبعة بالقيم العالمية التي تشدد على القيم الروحية الحقة للدين. وفي هذا الصدد، تسهم الجزائر إسهاما كبيرا في ممارسة التفكير التي يجريها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتصدي للراديكالية والتطرف اللذين يؤديان إلى الإرهاب. وأخيرا، فإن جهودنا تقترن بتعبئة الموارد الوطنية لمكافحة أسباب عدم المساواة الناجم عن التنمية والنمو.

ويتطلب المبدأ الثاني أن تبذل الجزائر جهودا على الصعيد دون الإقليمي وعلى صعيد القارة الأفريقية. وثمة تطورات خطيرة تحدث اليوم في منطقة الساحل والصحراء، والتي تنبع أساسا من نمو الاتجار بجميع صوره – وخاصة الاتجار بالمخدرات والأسلحة – وظهور إرهابيين يعملون تحت راية القاعدة والذين يقومون، كما نرى، باحتجاز رهائن للمطالبة بفدية أو لمبادلتهم بالإفراج عن إرهابيين آخرين.

وبالتالي، فقد أصبحت الحاجة إلى تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة دون الإقليمية من الحتميات الرئيسية. وبالنسبة للجزائر، التي خفضت عنف الإرهابيين على أرضها، فإن هذا الأمر يتعلق في المقام الأول بتوطيد إنجازاتنا عن طريق وضع خطة على الصعيد دون الإقليمي، تتضمن أهدافها الرئيسية منع أي محاولة لإيجاد ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، والتصدي لجميع أشكال التدخل الأجنبي في المنطقة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية في إطار شراكة متجددة.

وبخصوص أفريقيا، فإن جهودنا تركز على توفير الدعم للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي أنشئ برعاية الاتحاد الأفريقي، وذلك بصفتنا البلد المضيف له. وهدفنا هو جعل المركز مؤسسة فعالة للبحوث وتقديم الدعم التنفيذي للاستراتيجية الإقليمية لمنع الإرهاب ومكافحته. وبهدف تعزيز دور المركز باعتباره آلية أفريقية إقليمية للتنسيق والتعاون، قامت الجزائر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بالتمويل والمشاركة في عقد حلقتي عمل، واحدة حول تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا والأخرى بشأن جهات تنسيق المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب. وضم الاجتماعان خبراء أفارقة في مكافحة الإرهاب وخبراء من لجان مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

ثالثا، بخصوص الشراكات على الصعيدين المتعدد الأطراف والدولي، فإن الجزائر ما زالت تركز في تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة على الهدف الكلي المتمثل في تعزيز النظام القضائي والقدرات المؤسسية لبلدنا في مجال مكافحة الإرهاب، ولا سيما تحسين قدرتنا على تكييف تشريعاتنا الوطنية واتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، نريد أن نكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن بحذافيرها، وأن نقدم إسهامنا في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بطرح مقترحات بناءة خلال اجتماعات هيئات الأمم المتحدة. وفي السياق ذاته، فإننا نتطلع إلى تدشين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة لبرنامج المساعدة والتعاون التقنيين بهدف زيادة قدرة الجزائر على مكافحة الإرهاب.

وبخصوص تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ودعامتها الثالثة، بشأن تعزيز قدرة الدول، فقد نظمت الجزائر حلقتي عمل في عام ٢٠٠٩، كانت إحداهما حول موضوع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. والجزائر مصممة على مواصلة الجهود المبذولة بهذا الخصوص. ونعتقد أننا نتعاون بشكل كامل مع مؤسسات الأمم المتحدة، وخاصة لجنة مكافحة الإرهاب. ولا نغفل عن حقيقة أن جهودنا، المبينة في سلسلة التقارير الوطنية التي قدمناها بشأن الموضوع، ينبغي تعزيزها بقوة على الصعيد الدولي.

وفضلا عن ذلك، فإن الجزائر ما فتئت تعمل، بصفتها عضوا مؤسسا في منظمة المؤتمر الإسلامي، على كفالة بذل المنظمة لجهود لتوعية أعضائها بشأن الخطر العابر للحدود الذي يشكله الإرهاب. وفي الوقت ذاته، فقد توصلنا إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي حول برنامج للتعاون والمساعدة التقنيين.

وختاما، وعلى المستوى الثنائي، فقد أقمنا اتصالات مع العديد من أصحاب المصلحة المؤسسيين من بين الشركاء التقليديين للجزائر، حيث نواصل الحوار ونكثف التعاون معهم. وتتيح لنا هذه الاتصالات إرساء ممارسات جيدة وتوسيع نطاقها في مجالات الحوار والتعاون بخصوص الإرهاب الدولي والقضايا الأمنية المرتبطة به ومعالجة ومتابعة الجهود الناشئة عن تنفيذ اتفاقات وبرامج التعاون التي بدأت الآن تدخل مرحلة التنفيذ الفعلي.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/64/818) وعلى جهوده لتعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونتوجه بالشكر أيضا إلى رئيس الجمعية العامة وإلى السفير أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، على كل ما بذلاه من جهود خلال المشاورات غير الرسمية لتيسير التوصل إلى مشروع قرار توافقي (A/64/L.69) بشأن إجراء الاستعراض الثاني للاستراتيجية.

وفضلا عن ذلك، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به اليوم الممثل الدائم لسوريا نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد شاركت مصر مشاركة نشطة وأسهمت إسهاما ملموسا في صياغة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وفي اعتمادها. وما فتئنا نعيد التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. ونشدد كذلك على أهمية التنسيق بين آليات الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة التابعة للمنظمة العاملة في مجال مكافحة الإرهاب لتفادي الازدواجية وإهدار الموارد.

(مصر، الإنكليزية)

علاوة على ذلك، ترى مصر أن الاستراتيجية العالمية يجب أن تكون الإطار العام للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة وآلياتها ووكالاتها المتخصصة لمكافحة الإرهاب. ويجب ألا تقتصر جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على آليات مجلس الأمن وأجهزته، بل ينبغي أن تمتد إلى الآليات التي تشارك فيها أعضاء المنظمة كافة. لذلك يجب على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أن تضع آليات لإشراك الدول الأعضاء في الجمعية في عملية اتخاذ القرار لديها.

ومن هذا المنطلق تؤيد مصر المبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك إدماج مبادرة جلالة ملك المملكة العربية السعودية لإنشاء مركز عالمي لمكافحة الإرهاب. وستشكل هذه المبادرة وسيلة ناجعة لتعزيز تنفيذ

الاستراتيجية بصورة أكثر توازناً، بما يحفظ مصالح كل الأعضاء، ويزيد من مشاركة الجمعية العامة، ويحد من تحكم مجلس الأمن في تنفيذ أنشطة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتوجهها.

ومن المهم جدا تنفيذ الاستراتيجية العالمية بصورة متوازنة في كل جوانبها، بما في ذلك معالجة الظروف التي تقود إلى انتشار الإرهاب، ومن بينها القضاء على الاحتلال الأجنبي، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، والتسوية السلمية للصراعات التي طال أمدها و لم تحل بعد. وبما أن هذا يمثل لب الركن الأول للاستراتيجية، فإنه يتطلب توفير المزيد من الأموال – من خلال التعاون بين الدول المانحة، والمجتمع المدني، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية – بهدف مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجية. ويتسق هذا النهج مع النقاش الوارد في تقرير الأمين العام (A/64/818) بشأن التدابير الهادفة إلى تعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية، كما يتسق مع أهمية التنفيذ الشامل للأركان الأربعة جميعها.

وفي هذا الصدد، تؤكد مصر مجدداً على أهمية التنفيذ الشامل للركن الثاني من الاستراتيجية، المتعلق بتدابير منع الإرهاب ومكافحته، وتشدد على الحاجة إلى اعتبار مثل هذه الأعمال الإرهابية أعمالاً إجرامية بغض النظر عن هدفها، وبدون تطبيق أي نهج انتقائي، أو معايير مزدوجة. ويجب التركيز هنا بشكل خاص على الدور الكبير الذي يمكن أن تضطلع به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمبادرة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين في توضيح المفاهيم المتضاربة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية. لذلك تؤيد مصر خلاصة تقرير الأمين العام، التي شددت على الحاجة إلى بناء معرفة معمقة بآليات تنفيذ الاستراتيجية.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن من الضروري الاستمرار في تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان، ويدعو إلى الاحترام المتبادل، وإلى منع التشهير بالأديان والقيم والمعتقدات والثقافات الدينية.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يقف الاتحاد الروسي في طليعة جهود مكافحة الإرهاب الدولي، ويدعو إلى تعزيز التعاون الفعال لمكافحة الإرهاب، وتعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها منسق تلك العملية. وفي هذا الصدد، نعتبر أن التنفيذ الشامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب له أهمية محورية. ونحن ننظر إلى الاستراتيجية بوصفها واحدةً من الصكوك الرئيسية للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وقراراً توافقياً فائق الأهمية من قرارات الجمعية يحدد مجالات الأولوية لجهود مكافحة الإرهاب الدولي.

وفي رأينا، من المهم خلال هذا الاستعراض دعم هذا الفهم لأهمية الاستراتيجية، وعدم السماح بتقويضها، والتشديد على أهمية الجهود التي تهدف إلى تعزيز تنفيذها. ونحن نعتقد أن مشروع القرار A/64/L.69، الذي جرى إعداده لهذه الجلسة، يجسد بشكل تام نهجاً بنّاءً وواقعياً، ومتأنيا في الوقت نفسه. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى القيادة السلسة والحكيمة التي اضطلع بها الممثل الدائم لبنغلاديش. ونحن نرى أن هذا النص سيكفل مستقبل جهودنا المشتركة الملتزمة والفعالة في إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وسيكون أداة إضافية للتنفيذ الناجح للاستراتيجية.

ويقدم مجلس الأمن إسهامه الكبير في تنفيذ الاستراتيجية. وأود أن أشير إلى التدابير التي تتخذها لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار المجلس ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولجنة المجلس المكونة بموجب قرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلاً عن إسهامات مجموعات الخبراء في إطار تلك اللجان حسبما نصت عليه ولاية كل

منها، وجهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

وتدعم روسيا دعماً كاملاً عمل فرقة العمل في إطار ولايتها الحالية. وقد كنا نعتقد، ولا نزال، أن الخطوات المستقبلية المتخذة في هذا المجال ستزيد فعالية جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتعزز الحوار الفعال مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، وستعزز القدرة على الاستجابة لتهديد الإرهاب. ونحن ندعم مواصلة تعزيز التعاون بين فرقة العمل والجمعية العامة، وإجراء المزيد من الاتصالات المنتظمة وتبادل الآراء مع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة فرقة العمل لتقديم إحاطات إعلامية وتقارير فصلية إلى الدول الأعضاء، وكذلك خطتها لإنشاء موقع خاص بها على الإنترنت لنشر الاستراتيجية العالمية والترويج لها. ولأغراض استعراض اليوم، أعددنا معلومات أساسية مفصلة عن الجهود الذي بذلتها الحكومة الروسية والمجتمع الروسي أجمع لمكافحة الإرهاب. وتلقي هذه الوثائق الضوء على التدابير المتخذة في مجالات الاستراتيجية التي تحظي بالأولوية لدى روسيا. ويعني هذا مسائل مثل منع الإرهاب، والوقاية من جنوح المواقف الاجتماعية إلى التطرف، ومنع نشر الإيديولوجيات المتطرفة والعنيفة، ومكافحة استخدام الإعلام والإنترنت لأغراض إرهابية.

كما عرضنا أيضاً الإمكانات المتاحة للشراكة والتعاون بين المؤسسات التابعة للدولة وغير التابعة لها، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني. ومن آخر الأمثلة لهذا التعاون المؤتمر الدولي للتعليم والبحوث الذي نظمته الجامعة الروسية للصداقة بين الشعوب في موسكو، في آذار/مارس تحت عنوان ”الشراكة بين الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في مكافحة الإرهاب: الممارسة، والنظرية، والتوعية“. ويجري حالياً في تلك الجامعة العمل على إنشاء معهد دولي للبحوث والتدريس في المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب بالتعاون مع فرقة العمل. وثمة خطط أيضاً لإصدار مجلة دائمة تعنى بالأخبار والتحليلات والأبحاث تحمل اسم ”نشرة مكافحة الإرهاب“.

وبما أننا نولي أهمية خاصة لدور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الاستراتيجية العالمية، فقد اضطلعنا بنصيب وافر في تلك الجهود من خلال رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شانغهاي للتعاون. ومن خلال مشاركة روسيا الفعالة في هذه المنظمات، قمنا بإعداد اتفاقية مكافحة الإرهاب في إطار منظمة شانغهاي للتعاون، وجرى التوقيع عليها في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، واتفاقية تدابير الاستجابة الجماعية ضمن منظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تمت الموافقة على قانون نموذجي لمكافحة الإرهاب في إطار رابطة الدول المستقلة. ونحن مقتنعون بأنه، بالتوقيع في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل على إعلاني التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة، سوف تكون إسهامات هاتين المنظمتين في تنفيذ الاستراتيجية العالمية أوسع نطاقا، وستكتسب بعداً جديداً.

ومنذ آخر استعراض للاستراتيجية العالمية، اعتمد رئيس الاتحاد الروسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ”مفهوم مكافحة الإرهاب في روسيا“، الذي يحدد المبادئ الأساسية لسياسة الحكومة في هذا المجال. ومن شأن هذا المفهوم أن يوطد نهج روسيا في التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وواصلنا تنفيذ خطة الاتصالات الرئاسية المتكاملة لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الروسي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وتركز هذه الخطة على جهود روسيا نفسها ولكنها تفي أساسا بمتطلبات الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وهي تهدف إلى إنشاء نظام معلومات عن سياسات الدولة في مجال مكافحة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت. وأشدد مرة أخرى على أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تمثل جزءا فعالا من ترسانة هيئات أجهزة إنفاذ القانون الروسية وما يرتبط بها من مؤسسات المجتمع المدني، وأدمجت بالكامل في الجهود اليومية التي يبذلها بلدي لمكافحة الإرهاب.

والاتحاد الروسي مستعد للاستمرار في تقاسم خبرته الفعالة في مجال مكافحة الإرهاب مع الشركاء الأجانب. ونحن مقتنعون بأننا سنواصل بالتالي تقديم مساهمتنا في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وستعطي جلسة اليوم قوة دفع لتحقيق ذلك الهدف.

السيد أندرياناريفيلو – رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): إن مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الميثاق عندما أنشئت، تكتسي أهمية أكثر من أي وقت وتُستدعى في الوقت المناسب تماما أكثر من ذي قبل. وهذه الأغراض راسخة وهذه المبادئ ثابتة، ومنظمتنا لا تزال الجهة الرئيسية المركزية لضمان وحماية حقوق الشعوب في العالم في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. إن مكافحة الإرهاب مهمة مشتركة تتطلب التعاون الفعال من جميع الدول الأعضاء على جميع المستويات من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يرحب وفد مدغشقر بهذا الاستعراض لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب باعتباره فرصة مثالية للدول الأعضاء لتتبادل الخبرات والمعلومات.

وكما حدث في الماضي، تواصل المنظمة اتخاذ خطوات إيجابية لمكافحة الإرهاب بشكل فعال. ونود أن نؤكد على وجه الخصوص: اعتماد عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، وإعلان الألفية حيث عقد زعماء العالم بأسره العزم على العمل معا لمكافحة الإرهاب الدولي، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث اتفقت الدول الأعضاء على إدانة الإرهاب بشكل قاطع وبدون تحفظ، واعتمدت بالإجماع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨، المرفق) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الذي كان معلما تاريخيا يعبر عن تصميم الدول الأعضاء على هزيمة ويلات الإرهاب.

كما يجب علينا الثناء على الجهود التي اتخذها فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب التي تتألف من ٣٠ هيئة ومنظمة وصندوق، لتنفذ بطريقة متكاملة الاستراتيجية العالمية وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد تم تنظيم زيارات وحلقات دراسية لهذا الغرض. وأود أن أذكر الحلقة الدراسية الإقليمية لمنظمة الطيران المدني الدولي بشأن وثائق السفر المقروءة آليا، واجتماع منظمة الطيران بشأن معايير الاستدلال البيولوجي والمعايير الأمنية، الذي عقد في أبوجا، نيجيريا، في الفترة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومكنت تلك الأحداث من تعزيز السيطرة الأمنية على الحدود من خلال تنفيذ نظام قراءة آلية باستخدام وثائق السفر القابلة للقراءة إلكترونيا وجوازات السفر الالكترونية المزودة بخاصية الاستدلال الإحيائي. كما أود أن أشير إلى الاجتماعات التي نظمتها لجنة مكافحة الإرهاب مع ممثلي المنظمات الإقليمية مثل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب وجامعة الدول العربية، والاجتماع الذي نظمته اللجنة نفسها في فيينا، النمسا، لجهات التنسيق الوطنية في مجال الإرهاب، وشاركت فيه مدغشقر. وكان هناك أيضا تبادل معلومات وإحاطات إعلامية تفاعلية مع الدول الأعضاء.

نحن نرحب بإنشاء فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الإرهاب وبالتقدم الذي أحرزته. كما نهنئ السيد جان بول

لابورد على تعيينه رئيسا لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ونتمنى له كل التوفيق والنجاح في عمله.

وتشرفت مدغشقر كثيرا بالزيارة التي أجرتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى جانب الزيارة التي قامت بها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في سياق تيسير التنفيذ المتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وضم الفريق الذي رأسه السيد مايك سميث ممثلين رفيعي المستوى من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية فضلا عن ممثلين من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وكانت هذه الزيارة بالغة الأهمية بالنسبة لمدغشقر بسبب موقعها الجغرافي، وتعرضها لأعمال الإرهاب والاتجار من جميع الأنواع. كما مكنت فرقة العمل من رؤية واقع البلد. وقامت فرقة العمل بعمل ممتاز وفعال خلال الزيارة التي قامت بها.

ولذلك، فإن حكومة مدغشقر تود الإعراب مرة أخرى عن أسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل عضو من أعضاء الفريق الذي قام بالزيارة. ونود أن نجدد استعدادنا المستمر للعمل مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وتؤكد مدغشقر مجددا التزامها بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو متكامل ومن جميع جوانبها.

ومع ذلك، ولئن كانت رغبتنا في التعاون كبيرة، فإن مواردنا ضعيفة بل غير كافية. ولذلك تكرر مدغشقر طلبها للحصول على مساعدة فنية ومالية من الأمم المتحدة وشركائها لبناء القدرات.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة للتأكيد على بعض إنجازات مدغشقر نتيجة للزيارة التي ذكرتها للتو. وتشمل هذه إصلاح التشريعات، فضلا عن مشاريع قوانين بشأن الإرهاب وتسليم المجرمين جاهزة للتقديم إلى البرلمان الجديد. كما أنشأنا لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده المطلق لمشروع القرار A/64/L.69، المعروض علينا اليوم. إنه يتفق مع تعزيز التعاون الدولي في التنفيذ المتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأركانها الأربعة – لأن هناك بعض الجماعات الإرهابية على درجة عالية من التنظيم وتمتلك أسلحة متطورة. كما يؤكد من جديد على الحاجة إلى الحوار فيما بين المسؤولين عن مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي بهدف جعل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب معروفة بصورة أفضل.

وتشكر مدغشقر الميسرين والمنسقين على جهودهم. كما نتوجه بالشكر للوفود التي أبدت تفهما ومرونة خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا. ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد واكسمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع يؤثر، بشكل مأساوي، في حياة عدد كبير جدا من الأفراد في جميع أنحاء العالم.

وإسرائيل تؤمن إيمانا راسخا بأن المكافحة الجماعية للإرهاب يجب ألا تقتصر على بيانات الالتزام التي يعاد التأكيد عليها بين الفينة والأخرى. والحقيقة المتمثلة في أن الإرهابيين، وكذلك رعاتهم وأسلحتهم ودرايتهم الفنية وأيديولوجيتهم، يتدفقون عبر الحدود تتطلب جهدا عالميا حقا لمواجهة هذا التهديد. ومن ثم، ينبغي لنا اغتنام الفرصة

المتاحة لنا اليوم لإلقاء الضوء على مجالات التعاون ووضع خطط عمل فعالة والتشديد على التزام جميع الدول بمواجهة الإرهاب أينما أطل برأسه. ويجب أن نضع في اعتبارنا أنه ما من قضية أو مظلمة تبرر الإرهاب بأي من أشكاله أو مظاهره بلا استثناء.

وتؤيد إسرائيل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) باعتبارهما إطارا حيويا في التصدي للإرهاب. ونرحب بآخر تقرير للأمين العام عن هذه المسألة (A/64/818)، وكذلك بالأنشطة المكثفة التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. ومن الواضح أن الأمم المتحدة تتيح للدول الأعضاء عددا لم يسبق له مثيل من الموارد لبناء القدرات وتبادل المعلومات.

وفيما يتعلق بمسائل محددة تحيط بالاستعراض الذي نجريه، تؤيد إسرائيل العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والتي أنشئت لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وترشيد عملية مساعدة الدول الأعضاء بهذا الخصوص. غير أن هذه العملية ليست غاية في حد ذاتها. بل إنها ينبغي أن تشجع على تحديد سبل مبتكرة ملموسة تمكن الأمم المتحدة من الدخول في شراكات مع الدول الأعضاء لكفالة الوفاء بالالتزامات في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرات.

وفي هذا الصدد، يبرز تقرير الأمين العام ما للدول الأعضاء من أدوات لبناء قدرتها على مكافحة الإرهاب بصورة أكثر فعالية. والدعائم الأربع لاستراتيجية مكافحة الإرهاب، التي ينبغي معالجتها جميعا بصورة متزامنة وإيلائها نفس القدر من الاهتمام والأهمية، توفر إطارا أساسيا لجميع الدول. غير أنه مع تغير الإرهاب وتكيفه، فإن الاستراتيجية أيضا يجب أن تتغير وتتكيف لكفالة عدم التغاضي عن الإرهاب أيا كان مرتكبُوه وحيثما ارتكب وأيا كان الغرض منه. ومن ثم، تعتقد إسرائيل أن تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب يجب أن يظل ديناميا لكي تحتفظ الاستراتيجية بأهميتها.

وحول هذا الموضوع، نعتقد أن تعزيز الشراكات بين الدول، وكذلك المجموعات الإقليمية، ضروري. وإسرائيل ملتزمة بأن تكون شريكا متفانيا في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب على الصعد الدولية والإقليمية والثنائية. وبمرور الأعوام، أصبح لدينا بنيان فريد من المعرفة والقدرات في مجال مكافحة الإرهاب. وبتعاوننا ودعمنا التقنيين المستمرين لمشاريع ومبادرات، بما في ذلك من خلال هيئات الأمم المتحدة المختلفة، نسعى إلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات والإسهام بحرفية في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي إطار هذه الجهود، رحبت إسرائيل بمبادرة عام ٢٠٠٩ لإنشاء شبكة عالمية لمنسقي جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، بتعاون وثيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأيدتها.

وقد سنت إسرائيل، بصفتها طرفا في اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية بشأن الإرهاب، تشريعات فعالة بغية تنفيذ التزاماتها الدولية بموجب تلك الصكوك. وفي سياق القيام بذلك، لم تكتف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمنع الإرهاب ومكافحته، ولكنها تصدت بفعالية أيضا لمسألة المشاركة في أعمال إرهابية وتمويلها والتخطيط والإعداد لها. وفضلا عن ذلك، فإنه يجري حاليا النظر في مقترح قانون حكومي يتعلق بمكافحة الإرهاب، وذلك بهدف التصدي للمشاكل المعلقة والتحديات القائمة الناشئة عن خطر الإرهاب، مع الموازنة بشكل دقيق بين شواغل حقوق الإنسان والاعتبارات الأمنية.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نولي في عملنا اهتماما أكبر لمواجهة نقل الأسلحة من جانب الدول إلى منظمات إرهابية ولتمويل الإرهابيين، وخاصة في الشرق الأوسط. ورعاية الدول للجماعات الإرهابية – بما في ذلك تزويدها بالأسلحة وتدريبها وتمويلها وتوفير ملاذ آمن لها – تشكل تهديدا لم يسبق له مثيل، حيث يجري تزويد جماعات لا تحترم أي مبدأ إنساني بقدرات عسكرية لم يكن لها وجود في السابق إلا في ترسانات الدول ذات السيادة.

ورد المجتمع الدولي على هذه الدول يجب أن يكون صريحا: إن رعاية الإرهاب والسماح للجماعات الإرهابية بالعمل بمنأى عن العقاب انطلاقا من أراضي دولة ما ليسا من بين امتيازات السيادة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تكثف فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب جهودها لتوعية الدول بالحاجة الملحة إلى تصنيف الإرهابيين والمنظمات الإرهابية في إطار تشريعاتها الوطنية بغية تفادي أي بطلان وغموض قانوني في مواجهة هذه الآفة.

وترحب إسرائيل بالاهتمام الذي أولاه آخر تقرير للتطرف. وإسرائيل تحذر منذ سنوات من أن خطر التحريض يمهد للإرهاب. ويجب أن نقر بأن الإرهاب لا يبدأ بهجوم على حافلة أو مقهى أو مطعم أو مبنى إداري أو موقع ديني. فذاك هو ما ينتهي إليه الإرهاب. فالإرهاب يبدأ بالكلمات والأفكار التي تحض على الكراهية. والإرهاب يبدأ عندما يجرد أفراد غيرهم من صفتهم الإنسانية ويشجعون الاستشهاد وثقافة الموت. ومن ثم، فإن من واجب المجتمع الدولي منع التحريض في المدارس ودور العبادة ووسائل الإعلام وفي أي مكان آخر. ومثلما نقدم الإرهابيين إلى العدالة، بغض النظر عن قضيتهم، فإنه يجب علينا أيضا ملاحقة من يبنون أسس الإرهاب بتعليم الأطفال – أو أي شخص بهذا الخصوص – أن يمجدوا الموت والكراهية والقتل باسم أي حركة سياسية أو أيديولوجية أو دين.

وإلى جانب مسألة التحريض، لا يسعنا أن نغفل عن الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن الحكم الرشيد درع قوي واق من الإرهاب. وعندما يتم إعلاء شأن سيادة القانون، فإنه يمكننا تفادي الهجمات الإرهابية بنجاح أكبر. ومن ثم، فإن بناء قدرات الدول على التصدي للإرهاب يجب أن يرسي في الوقت ذاته مقاييس لمستويات الحكم والشفافية بوجه عام.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، تأمل إسرائيل أن تخرج الدول من مناقشة اليوم وقد تشجعت على إعداد وتنفيذ مقترحات وسياسات ملموسة، تحرم جميع الإرهابيين في كل مكان من وسائل إلحاق الأذى بالأبرياء.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر أعضاء المكتب، وأن أشكر بصفة خاصة الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، على جهوده والتزامه في تنسيق أنشطة الفريق العامل المعني بالاستعراض الثاني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب واحد من أخطر التهديدات للحياة والرفاه والحريات الأساسية لجميع الشعوب. وهذه الجريمة العالمية ليست مجرد تهديد للسلام والأمن الدوليين، ولكنها تقوض كذلك مبادئ الدول وقيمها والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحريات التي تنشئها صكوك الأمم المتحدة وتعززها. ولهذا السبب، فإن كولومبيا ترفض تماما، وبثبات لا يتزعزع، الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها.

واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب توفر أساسا لوضع خطة عمل ملموسة لمنع انتشار الإرهاب؛ ومنع هذا الخطر ومكافحته؛ ولاعتماد تدابير لبناء قدرة

الدول على مكافحة الإرهاب؛ ولتعزيز مهام الأمم المتحدة في مجال مكافحة هذه الجريمة؛ ولضمان تنفيذ التدابير المتفق عليها بما يكفل احترام حقوق الإنسان.

ومتابعة لتلك التدابير، تبذل كولومبيا جهودا كبيرة للتصدي لأي مظهر من مظاهر الإرهاب وتحرز تقدما على طريق بلوغ الهدف الثابت المتمثل في توطيد أمن الدولة وحماية الاستقرار الديمقراطي والمؤسسات الوطنية وكفالة أمن جميع المواطنين ورفاههم، وذلك مع التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وفي إطار التعاون بين المؤسسات على الصعيد الدولي.

واستراتيجيتنا الشاملة، التي أعدت من خلال آليات سياسية وقانونية وتنفيذية ودولية قائمة على التعاون، تركز على تعزيز سيادة القانون وبسط السيطرة على الأراضي الوطنية بالكامل؛ وتعزيز حماية المجتمع المدني؛ والتفكيك التام للمنظمات الإرهابية التي ما زالت نشطة في كولومبيا والتي ترتبط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفي إطار التدابير الرامية إلى دعم دور منظومة الأمم المتحدة بهذا الخصوص، قدمت كولومبيا مساهمات كبيرة لكل من لجنة مكافحة الإرهاب والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وذلك بمبالغ تصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار على مدار الأعوام الثلاثة الماضية. واستهدفت هذه المساهمات تعزيز القدرات الوطنية عبر برامج مشتركة بين المؤسسات ومساعدات قانونية تقنية وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي وتنفيذ الصكوك ذات الصلة لمنع الإرهاب.

وتكللت الجهود المنسقة التي تبذلها مؤسساتنا الوطنية العاملة في مجال مكافحة الإرهاب مع فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوضع برامج وطنية هامة وأخرى للتعاون تهدف إلى تعزيز وتوطيد الأدوات القانونية والإدارية وغيرها من الأدوات ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك قدرة كولومبيا المؤسسية على تنفيذ السياسات والقواعد ذات الصلة.

وفضلا عن ذلك، أود أن أشير إلى أن احترام حقوق الإنسان يشكل أحد العناصر المحورية في السياسة التي اعتمدتها كولومبيا لمكافحة الإرهاب. وفي سنة ٢٠٠٨، أعدت الحكومة سياسة شاملة تتضمن مبادئ توجيهية وإجراءات بشأن هذه المسألة، يجب على رجال الشرطة والقوات العسكرية فهمها وتطبيقها لدى مكافحتهم للإرهاب.

وهذه الإنجازات الهامة على الصعيد الوطني في مجال مكافحة الإرهاب والتي تحقق العديد منها بدعم من المجتمع الدولي، تتطلب اتخاذ إجراءات تكميلية ضمن إطار فعال للتعاون. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تعزز الدول الأعضاء التزامها بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بحزم لكي نكافح بصورة مشتركة ومتسقة هذه الظاهرة التي تؤثر علينا جميعا.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/64/L.69) يجسد رغبة الدولة في مواصلة العمل والتعاون في التصدي للإرهاب على الصعيد العالمي لمكافحة هذا الخطر المشترك. وتنظر كولومبيا إلى هذا الأمر باعتباره تأييدا قاطعا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ولتعزيزها ولإنشاء أفرقة متخصصة توفر الدعم والمساعدة التقنية والقانونية للدول.

وخطر الإرهاب، الذي يؤثر على أمن بلداننا، يتفاعل أيضا مع الشبكات الإجرامية عبر الوطنية على اختلافها والتي تعمل بطرق معقدة ومتعددة الأبعاد. ولن نتمكن من منع الإرهاب بجميع أشكاله ومعاقبة مرتكبيه

والقضاء عليه إلا إذا كانت الدول مصممة على تعزيز التعاون والدعم المتبادل في مكافحة هذه التنظيمات. وستستمر كولومبيا في إتاحة قدراتها بالكامل في هذا المجال ومشاطرة المجتمع الدولي الممارسات الجيدة التي اكتسبناها في مكافحتنا للإرهاب وفي دعم عمل الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

السيد ناغاي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقدير حكومة اليابان لقيادة رئيس الجمعية العامة في دفع المناقشة بشأن مكافحة الإرهاب قدما. كما أعرب عن خالص امتناننا للسفير عبد المؤمن، ممثل بنغلاديش، على إسهامه وجهوده غير العادية في تيسير المشاورات بشأن مشروع قرار استعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/64/L.69). واليابان ترحب أيضا بالتقرير الشامل للأمين العام (A/64/818) عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية.

وأسفرت المساعي المتضافرة للمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب عن نتائج إيجابية. غير أن الإرهاب ما زال يشكل تهديدا خطيرا بالنظر إلى ظهور اتجاهات جديدة مثل نشر التطرف بين المواطنين العاديين وازدياد عدد الإرهابيين المحليين مؤخرا والإرهاب الإلكتروني واستخدام الإنترنت في التحريض على الإرهاب. والأمر يستدعي بذل جهد مستمر وشامل لمجابهة هذه التحديات.

واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المعتمدة في عام ٢٠٠٦، ما زالت صكا مفيدا ومهما في جهودنا لمكافحة الإرهاب، حيث أنها توفر نهجا كليا وشاملا ومتعدد الجوانب. والاستراتيجية لا تغطي تدابير منع ومكافحة الإرهاب فحسب، ولكن أيضا تدابير التصدي للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤاتية لانتشار الإرهاب، مع التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما تشدد الاستراتيجية على قيمة إشراك أصحاب المصلحة جميعا، بدءا بالدول الأعضاء والأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدولية وانتهاء بالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبالتالي، ينبغي لنا اغتنام هذه الفرصة التي يتيحها الاستعراض الذي يجرى كل سنتين لتدارس جهودنا في مكافحة الإرهاب لكفالة تنسيق جهودنا وتماشيها مع المبادئ والتدابير المنصوص عليها في الاستراتيجية، ولإعادة تأكيد التزامنا بمواصلة تعزيز تعاوننا في مكافحة الإرهاب بموجب الاستراتيجية.

واليابان عضو نشط ومتفان في المجتمع الدولي، يشارك في جهود عدة لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي. وتعتقد اليابان منذ أمد بعيد أنه، ولئن كان من الضروري أن نكون حازمين في مكافحة الإرهابيين ومحاكمتهم، فإن تعزيز احترام حقوق الإنسان والتنوع والديمقراطية والظروف الاجتماعية المنصفة والشمول هو الأكثر فعالية في الأجل الطويل. وفي ضوء الاتجاه الأخير الذي ينحو إلى الغلو والتطرف، والذي جعل مواطنين عاديين ينجحون أو كادوا ينجحون في تنفيذ محاولات إرهابية كبيرة، تعيد اليابان التأكيد على ذلك الرأي. وفي هذا الصدد، فإن اليابان تدعو إلى ثقافة الحوار وتقدم المساعدة لتلبية الاحتياجات التعليمية للمجتمعات المعتدلة، التي تظهر صمودا في مواجهة خطر التطرف العنيف، وتدعم هذه المجتمعات.

كما أن اليابان تمد يد التعاون إلى بلدان عدة في مجالات من بينها بناء السلام والحد من الفقر والحكم الرشيد وسيادة القانون وتطوير البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين الأمثلة على ذلك مجموعة المساعدات

لأفغانستان والبالغ قدرها حوالي خمسة بلايين دولار، والتي جرى الإعلان عنها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وتشمل المجموعة برامج للتدريب المهني؛ وبناء القدرات في مجال الإدارة المالية وإدارة المشاريع؛ وبرامج لتطوير البنى الأساسية مثل مد الطرق وإنشاء مرافق المياه وشبكات الطاقة؛ وتقديم المساعدة في مجال التنمية الزراعية والريفية. ويجمع هذا التعاون بين معارف وخبرات العديد من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك منظمات خاصة ومنظمات غير حكومية.

واليابان تنفذ التدابير الدولية والوطنية لمنع الإرهاب ومكافحته بحزم. فهي طرف في ١٣ من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب وهي تعمل، من خلال عقد حلقات دراسية سنوية بشأن هذا الموضوع، من أجل تشجيع البلدان الأخرى على الانضمام إلى هذه الاتفاقيات والبروتوكولات. وشهدت طوكيو آخر مبادرة من هذا القبيل في آذار/مارس بمشاركة جميع الدول الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

وتشارك اليابان بفعالية في المناقشات التي تعقدها لجان مجلس الأمن ذات الصلة وتنفذ قرارات المجلس بالكامل. وعلاوة على ذلك، فإن لليابان دورا رائدا في تعزيز التعاون بشأن أمن الطيران بتنظيم المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن أمن الطيران، والذي عقد أيضا في آذار/مارس ٢٠١٠.

وفي اليابان، يقوم القطاع الخاص بدور هام، ليس في التصدي للظروف المؤاتية لنشر التطرف فحسب، ولكن أيضا ببذل جهود وقائية، حيث أن الصناعات ذات الصلة ملزمة بتسجيل وتقديم معلومات حول المعاملات الخاصة المريبة إلى الهيئات الحكومية ومن خلال التشجيع على تنمية المعلومات وتطوير التكنولوجيا عبر رعاية معارض كبيرة في ذلك المجال.

وفي مجال بناء القدرات، تقدم اليابان المساعدة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتحسين قدرة البلدان على مكافحة الإرهاب في طائفة عريضة من المجالات، بما في ذلك مراقبة الهجرة وأمن الطيران وأمن الموانئ والأمن البحري والتعاون الجمركي وجهود مكافحة تمويل الإرهاب وإنفاذ القانون. ويُقدم هذا التعاون في صورة مساعدات تقنية وتنظيم حلقات دراسية وتدريب المدربين وتوفير المعدات. واليابان رائدة في التعاون في هذه المجالات في سياق أطر إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والاجتماع الآسيوي الأوروبي.

ولئن كانت الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية، فإن الأمم المتحدة، بما تمتلكه من خبرات وموارد وتجارب، تقوم بدور حيوي ومحوري في تنفيذها. ولزيادة فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة إلى أقصى حد، فإن الأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ضرورية وجاء إذن الجمعية العامة بإضفاء الطابع المؤسسي على الفرقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إقرارا بالدور الهام الذي تؤديه. ونتطلع إلى أن تعمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بصورة كاملة، حتى تستطيع تكثيف جهودها لتعزيز التنسيق والتعاون بين الكيانات في إطار منظومة الأمم المتحدة بغية تجنب التداخل والتكرار.

وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة والجامعة للاستراتيجية، تتطلع اليابان أيضا إلى جهود فرقة العمل ليس للعمل بالتعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في مكافحة الإرهاب، مثل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فحسب، ولكن أيضا لاطلاع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والأطراف

الفاعلة الرئيسية على الاستراتيجية بغية تعزيز مكافحة الإرهاب باعتبارها موضوعا شاملا في الأمم المتحدة ككل.

وأغتنم هذه الفرصة كي أؤكد من جديد عزم اليابان على تنفيذ الاستراتيجية والتزامها القوي بالتعاون مع المجتمع الدولي في الكفاح المستمر ضد الإرهاب.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بينما نجتمع اليوم لتجديد التزامنا باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦، ندرك جميعا أنه لا يمكن لأي بلد أن يتصدى بمفرده لهذا التهديد العالمي. فقد كانت الهجمتان الوحشيتان اللتان وقعتا مؤخرا في كمبالا، أوغندا، وقتل فيهما عشرات الأبرياء من ٩ بلدان مختلفة كانوا يشاهدون المباراة النهائية لكأس العالم لكرة القدم تذكرة قوية بهذه الحقيقة. لقد عرف أهل نيويورك أيضا أهوال هذه الهجمات الوحشية. وهذه تذكرة قوية بأن الإرهاب يظل واحدا من أكثر التهديدات تعقيدا التي ينبغي مواجهتها.

إن دعم الولايات المتحدة للاستراتيجية لا يتزعزع. ونحن ملتزمون بتعميق وتوسيع نطاق مشاركتنا المتعددة الأطراف وتنشيط وتوسيع تعاوننا مع شركائنا. لقد مثل اعتماد الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المرة الأولى التي يتفق فيها جميع الأعضاء على إطار شامل مشترك لتوجيه جهودنا الجماعية لمكافحة ومنع الإرهاب. وهو يذكرنا بما تستطيع الجمعية العامة تحقيقه عندما تختار التركيز على ما يوحد البلدان من جميع أنحاء العالم – على سبيل المثال، الحاجة الملحة لتقويض تنظيم القاعدة وأتباعها وتفكيكها وإلحاق الهزيمة بها، وهي شبكة قتلت آلاف الناس من ديانات وجنسيات عديدة.

ولن تترك أمريكا للقاعدة وحلفائها المتطرفين ملاذا آمنا تخطط منه لعمليات القتل الجماعي. وسنقيم شراكات دائمة لاستهداف الإرهابيين، وتبادل المعلومات وتنسيق إنفاذ القانون وحماية شعبنا.

ويوفر برنامج عمل الاستراتيجية، بركائزها الأربع، إطارا أساسيا للقيام باستجابة متكاملة للإرهاب. وتعتبر الولايات المتحدة أن كل ركيزة مهمة، وهي تتجسد كلها في استراتيجيتنا الجديدة للأمن القومي.

وتنفيذا للركيزة الأولى، لا بد أن ننظر في المظالم والدوافع المحلية التي تستغلها المنظمات الإرهابية والأيديولوجية التي هي أداتها الأساسية في دفع الأفراد الضعفاء على طريق العنف. ويتعين بذل مزيد من الجهود، من خلال الأقوال والأفعال، لتقويض الرسالة الشريرة للقاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى وللحيلولة دون تحول الأفراد الضعفاء إلى العنف. ولإحراز تقدم بشأن هذه الركيزة، لا بد أن نحسم المظالم سلميا وأن نسعى لتعزيز الحكم الرشيد والحد من الفقر والفساد وتحسين التعليم والصحة والخدمات الأساسية. ويمكن أن يكون لهذه الأهداف، الضرورية والقيمة لأسباب عديدة، دور مهم أيضا في تقويض القوى التي يمكن أن تضع المحبطين والمحرومين على طريق التشدد.

إن الولايات المتحدة تعمل على تعميق تعاوننا مع الأمم المتحدة في مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق دعمنا لمركز سياسات مكافحة جاذبية الإرهاب التابع لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. ونشجع الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو. إن المركز محفل مفيد تستطيع الحكومات، من المناطق المختلفة التي أنشأت أو تنظر في إمكانية إنشاء برامج لإعادة تأهيل المتطرفين الذين يمارسون العنف، أن تتبادل فيه المعلومات وتنسق جهودها.

ونحن نركز الاهتمام أيضا على كفالة سماع أصوات الناجين من الإرهاب وضحاياه الذين يتكلمون بشجاعة ضد الأيديولوجيات العنيفة والمتطرفة وأن ضحاياه باقون في الذاكرة أبدا.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بتنفيذ الركيزة الثانية. وهي تحدد عددا من التدابير العملية والمهمة لمنع ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك وضع الإطار القانوني الضروري لتقديم الإرهابيين إلى العدالة. وكدليل على التزامنا بهذه الركيزة، سندعم الحلقة الدراسية، المقرر أن تعقد في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر، والتي سترعاها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لجمع المدعين العامين الوطنيين من جميع أنحاء العالم لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تناولهم لقضايا الإرهاب المعقدة في محاكمهم الوطنية.

والركيزة الثالثة، بناء القدرة، مهمة لتنفيذ الركيزة الثانية. وتريد الولايات المتحدة أن تجعل التدريب الخاص بمكافحة الإرهاب للشرطة والمدعين العامين ومسؤولي الحدود وأعضاء السلطة القضائية برامج أكثر انتظاما وأكثر ابتكارا وأوسع نطاقا. وبخلاف برامجنا الثنائية والإقليمية، ندرك الخبرة الفريدة في مجال بناء القدرات التي يمكن للأمم المتحدة أن تُعملها في طائفة من المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، يسرنا أن نرى الكيفية التي أعدت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرع منع الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدريبا فعالا وبرامج أخرى لربط عمل الأمم المتحدة مع عمل صانعي سياسات مكافحة الإرهاب الوطنيين والممارسين في هذا المجال. ونعتزم زيادة دعمنا التمويلي لهذين الكيانين.

والركيزة الرابعة جزء لا يتجزأ من نهجنا للتصدي لخطر الإرهاب. ومن الواضح أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون جزء أساسي لنجاح جهود مكافحة الإرهاب. ولهذا السبب أنهت الولايات المتحدة الممارسات البغيضة من الناحية الأخلاقية والتي تأتي بمردود عكسي، مثل الأساليب الاستجوابية المعززة واستعمال مواقع الاعتقال السرية، ولهذا السبب أمر الرئيس أوباما بإغلاق معتقل خليج غوانتنامو.

تضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في تشجيع استناد التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز مفهوم ضرورة احترام حقوق الإنسان من أجل التعاون الدولي الفعال في مجال مكافحة الإرهاب وفي العمل مع البلدان لوضع أنظمة عدالة جنائية فعالة تستند إلى سيادة القانون، حسبما دعت إليه استراتيجية الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي نجدد فيه التزامنا باستراتيجية الأمم المتحدة، نتطلع إلى الأمم المتحدة، لا سيما من خلال عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة لها، لإيجاد سبل لزيادة تعزيز جهود التنفيذ الوطنية والإقليمية وحفز جهود جديدة. ونحن متفائلون بأن تعيين أول رئيس متفرغ لفرقة العمل مؤخرا وإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل سيدعم جهود التنفيذ في كل الركائز الأربع وسيعزز التنسيق والتعاون بين كيانات فرقة العمل، بما في ذلك في الميدان، حيث يكتسي أكبر قدر من الأهمية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الآن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من إحراز تقدم في المجالات الحيوية، مثل زيادة الوعي باستراتيجية الأمم المتحدة وأهميتها العملية في صفوف واضعي سياسات مكافحة الإرهاب والممارسين على الصعيد الوطني.

لقد استغرق الإرهاب الحالي عقودا. ويعلم زملائي أننا بحاجة إلى الكثير من السنوات للقضاء عليه. وما زال

هناك الكثير الذي علينا أن نتعلمه، لا سيما كيفية منع الأشخاص من اختيار طريق العنف. ولدى الأمم المتحدة، باستراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل الجديدة ذات الصبغة المؤسسية المؤلفة من ٣٠ عضوا، الإطار الصحيح ومجموعة من الأدوات لتضطلع بدور مركزي في جهودنا المشتركة للتصدي لهذا التحدي.

وفي الختام، تود الولايات المتحدة أن تهنئ السفير مؤمن على نجاحه في تيسير التوصل بتوافق الآراء إلى مشروع القرار (A/64/L.69) الذي يعزز الالتزام المستمر من قبلنا جميعا بتنفيذ الاستراتيجية.

السيد سوبكوف (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن بولندا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي ألقي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار الدولي ويستحق استجابة حاسمة من جميع الشعوب والحكومات. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في التصدي العالمي للإرهاب بينما تؤثر في الجهود الإقليمية والمحلية لمكافحة الإرهاب وتعززها. ونعتقد أن مناقشة مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة بشأن الإرهاب الدولي سيتمخض عنها عما قريب موقف مشترك.

لا يمكن التقليل من أهمية اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالإجماع في عام ٢٠٠٦، بصفتها أهم الخطوات وأشملها في القيام بتنفيذ استراتيجيات مكافحة الإرهاب بشكل منسق ومستمر ومتكامل على جميع المستويات. وتتيح الاستراتيجية للبلدان إطارا عريض القاعدة وطويل الأجل ليس مطلوبا لإحباط الهجمات الإرهابية والتصدي لها فحسب، بل لمعالجة الظروف الاجتماعية – الاقتصادية الملائمة لانتشار الإرهاب ونزوع السكان المحليين إلى التطرف العنيف.

لقد أدى إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب إلى تطور كبير في تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية. وزيادة إضفاء الصبغة المؤسسية على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تتيح المزيد من الفرص لتحسين فعالية الاتساق والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وتشكل فرقة العمل أيضا محفلا مفيدا وعمليا جدا لمناقشة المسائل الاستراتيجية وتشاطر المعرفة والخبرات. وينبغي تطوير دور المساعدة الذي تضطلع به فرقة العمل إزاء الدول الأعضاء لمساعدة البلدان في تنفيذ الاستراتيجية.

وبما أن للأنشطة الإرهابية، وفي جميع الحالات، بعدا عالميا أو إقليميا، تشدد سياستنا على أهمية وضرورة تعزيز التعاون الدولي وتطوير وتنفيذ القانون الدولي في إطار النظم القانونية الوطنية. وفي غضون العامين منذ الاستعراض الأول لتنفيذ الاتفاقية العالمية لمكافحة الإرهاب، أحرزت بولندا تقدما كبيرا في تطوير أنشطة مكافحة الإرهاب في المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وكذلك على الصعيد الوطني بتعزيز نظمها القانونية والمؤسسية المعنية بمكافحة الإرهاب.

وحتى الآن، قامت بولندا بالتوقيع والتصديق على ١٣ من اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة الـ ١٦ المعنية بمكافحة الإرهاب. وبفضل تصديق رئيسنا في ٢٢ آذار/مارس، أصبحت بولندا الآن طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت بولندا طرفا في الوثائق الدولية الأخرى، بما فيها اتفاقيتان من اتفاقيات مجلس أوروبا، وهما بالتحديد، بشأن منع الإرهاب وغسل عائدات الجريمة والكشف عنها وحجزها ومصادرتها وتمويل الإرهاب.

وتشارك بولندا بنشاط في الحوار بين الحضارات والأديان الذي من شأنه أن يؤدي إلى فهم أفضل للأفكار والعادات والعقائد المختلفة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، استضافت بولندا المؤتمر التاسع للشباب المسلمين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تستعد منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإسلامي لبولندا لتنظيم مؤتمر يكرس لأحوال الأقليات المسلمة المقيمة في وسط وشرق أوروبا. وسيعقد المؤتمر تحت رعاية وزارة الخارجية البولندية. ومع مراعاة الحاجة إلى مكافحة جذور الإرهاب، نشارك في إيصال مساعدة إنمائية لتعزيز هياكل الدولة، والمجتمع المدني والأسواق المحلية، وكذلك لمساعدة الشباب في الحصول على فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية – على سبيل المثال، في أفغانستان والعراق والسلطة الفلسطينية وبلدان وسط آسيا.

ونشارك أيضا مشاركة جدية في التصدي لخطر انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية من خلال المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ستجري منظمة حظر الأسلحة الكيميائية محاكاة نظرية في بولندا بشأن تقليص أخطار المواد الكيميائية السامة التي تتم حيازتها أو استخدامها لأغراض إرهابية.

لقد قامت بولندا باستمرار بتطوير التعاون الثنائي مع العديد من البلدان لمكافحة ظاهرة الإرهاب بشكل أكثر فعالية. وفي العام الماضي وفي هذه السنة، نظمّت مؤسسات الحكومة البولندية حلقات دراسية للشركاء من الجزائر وباكستان ورومانيا وتونس لتشاطر خبراتنا في مكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية. وتتعاون بولندا بصورة وثيقة في مسائل مكافحة الإرهاب مع أوكرانيا استعدادا لمباريات بطولة كرة القدم الأوروبية في عام ٢٠١٢.

ويجري باستمرار تطوير الإطار القانوني البولندي المعني بمسائل مكافحة الإرهاب وتعديله حسب الظروف المتغيرة. وفي عام ٢٠٠٩، أعتمد قانون بخصوص مكافحة إدخال قيم الممتلكات المتأتية من مصادر غير قانونية أو غير معلنة في التداول المالي، وكذلك قانون يعدل قانون إدارة الأزمات. ونشارك أيضا في مكافحة الأخطار الجديدة مثل الإرهاب الحاسوبي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، اعتمدت بولندا برنامجها الحكومي لحماية الفضاء الحاسوبي للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١.

ونبذل أيضا جهودا متواصلة في ما يتعلق باستراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب التي ستعالج بصورة شاملة المسائل المتصلة بمنع الإرهاب ومكافحته. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وضعنا نظامنا المؤسسي لمكافحة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، شكلنا فريقا حكوميا للاستجابة لحوادث الحاسوب في إطار الإدارة الأمنية لنظم الحاسوب التابعة لوكالتنا للأمن الداخلي. والهدف منه هو حماية نظمنا وشبكاتنا لحماية الحاسوب في بولندا من التهديدات الحاسوبية.

وفي عام ٢٠٠٨، وتنفيذا للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، المعروفة أيضا باسم مبادرة كراكو، أنشأنا الفريق المشترك بين الوزارات المعني بمنع الانتشار غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل بصفته فريقا استشاريا لمجلس الوزراء. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، أنشئ مركز الأمن الحكومي ليضطلع بالمسؤولية عن تحليل التهديدات الراهنة، وإعداد إجراءات إدارة الأزمات، والإشراف على صلاحية خطط التصدي للأزمات وغيرها من المسائل.

وفي عام ٢٠٠٨، أنشئ الفريق الحكومي لإدارة الأزمات ليضطلع بصنع الآراء المقدمة للحكومة وتنسيق مختلف مسائل إدارة الأزمات. وأنشأنا أيضا مركزا لمكافحة

الإرهاب في وكالتنا للأمن الداخلي. ومهامه الأساسية هي مراقبة وتحليل التهديدات الإرهابية المختلفة المتعلقة ببولندا والمصالح البولندية والمواطنين في الخارج، وكذلك إسداء المشورة للرئيس، ورئيس الوزراء والمؤسسات الحكومية.

وأخيرا، أنشئت، في عام ٢٠٠٨، لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالأمن المالي تحت إشراف المفتش العام المعني بالمعلومات المالية بصفتها هيئة استشارية وذلك جزء من تنفيذ التدابير الخاصة لمكافحة تمويل الإرهاب.

لقد تمخضت التغييرات التي أشرت إليها عن تحسن كبير في أداء وفعالية النظام البولندي لمكافحة الإرهاب. وقد انتهزنا الفرصة لتعزيز إسهامنا في الأنشطة الدولية للتصدي لظاهرة الإرهاب.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إنه في حين أحرز تقدم في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب وفي تنفيذ الاستراتيجية، لا تزال هناك تحديات هامة في العديد من المجالات. وتشمل تلك التحديات حماية حقوق الإنسان حماية تامة عند مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي المتسم بالكفاءة لمكافحة الإرهاب. ونحن بحاجة إلى الاستمرار في جهودنا للقضاء على هذه الظاهرة المروعة.

السيد لنـدينمان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): حرصا على الوقت، لن أقرأ سوى جزء من البيان السويسري. وستوزع صيغة كاملة للبيان في القاعة.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للأمين العام على تقريره عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/64/818). ويتضمن التقرير دراسة استقصائية مفيدة للغاية للتدابير التي اتخذها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة بشأن تنفيذ الاستراتيجية.

وتشيد سويسرا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتبها من أجل النهوض بالاتساق في إطار منظومة الأمم المتحدة وبالتالي تعزيز ركائز الاستراتيجية الأربع. كما نرحب بإضفاء الجمعية العامة الإطار المؤسسي على فرقة العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

لقد شاركت سويسرا بفعالية في إعداد مشروع القرار الجديد بشأن تنفيذ الاستراتيجية وهي تؤيد صيغته النهائية (A/64/L.69). ونرحب على وجه الخصوص بكون مشروع القرار يشير إلى إنشاء أدوات جديدة تهدف إلى تحسين التفاعل بين فرقة العمل والدول الأعضاء.

وتوفر الاستراتيجية إطارا شاملا لتقديم استجابة دولية متسقة للإرهاب. وهي تذكرنا بأننا، لنكون فعالين، لا بد أن يركز أي برنامج دولي لمكافحة الإرهاب على الأدوات غير العسكرية. وعلاوة على ذلك، يشدد مشروع القرار على ضرورة تعزيز جمع الركائز الأربع للاستراتيجية، بما في ذلك تعزيز بناء القدرات والتعاون في مجال إنفاذ القانون ومعالجة الظروف الاجتماعية والسياسية الأساسية التي تفضي إلى انتشار الإرهاب.

كما أن مشروع القرار الذي سنعتمده عاجلا يؤكد مجددا على أن جهود مكافحة الإرهاب لا بد أن تحترم حقوق الإنسان، بما فيها مراعاة الأصول القانونية وسيادة القانون. ونرى أن الاستراتيجية شكلت، ولا زالت تشكل، أساس برنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تولى الركائز الأربع للاستراتيجية عناية متساوية. كما ينبغي أن يبرز ذلك في تشكيل فرقة العمل فضلا عن المواضيع التي تتناولها الأفرقة العاملة المختلفة.

ومنذ اعتماد الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦، فإن سويسرا، إلى جانب الدول والمنظمات الأخرى، عملت

بشكل مكثف على التنفيذ الكامل للاستراتيجية. وعلى وجه الخصوص، قمنا بذلك العمل بمشاركتنا في عام ٢٠٠٨ في العملية الدولية المعنية بالتعاون العالمي لمكافحة الإرهاب، وبمشاركتنا على مدى يومين في عام ٢٠٠٩ في حلقة عمل دولية لمراكز التنسيق الوطنية لمكافحة الإرهاب. وفي صيف هذا العام، أطلقت سويسرا استراتيجية جديدة – بالترافق مع النمسا وألمانيا والنرويج وتركيا والولايات المتحدة ومكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب – وهي تستفيد من اجتماع فيينا وتهدف إلى زيادة الوعي وتعزيز المعرفة المعمقة بالاستراتيجية العالمية وأهميتها على الصعيد الوطني لجهود كل دولة. وستجمع المبادرة الممارسين وصناع السياسات الوطنيين في مجال مكافحة الإرهاب، بمن فيهم المنسقون الوطنيون في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن الشركاء غير التقليديين، بما في ذلك من قطاعي التنمية والتعليم. والهدف من المشروع هو جعل استراتيجية الأمم المتحدة أكثر أهمية، وأكثر استجابة، للاحتياجات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

ونأمل، من خلال تلك المبادرات، أن نعزز المزية النسبية والقيمة المضافة المحددة لنظام الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نتناول الأسئلة التالية. أولا، كيف نتمكن من زيادة تحسين التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما بين الكيانات التي لديها مركز قانوني مختلف؟ ثانيا، ما هو نوع هيكل الحوكمة الذي يمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهامها بأكثر طريقة فعالة وشرعية ممكنة؟ ثالثا، كيف نتمكن بأفضل طريقة من إضفاء مغزى عملي على استراتيجية الأمم المتحدة في المناطق المختلفة وفي الدول الأعضاء، وبالتالي إنشاء شعور بالملكية على أرض الواقع؟ رابعا، كيف يمكن زيادة تحسين العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؟ خامسا وأخيرا، أين يمكن للمشاركة المتعددة الأطراف من خلال عمل الأمم المتحدة أن تضيف قيمة إلى البرامج الثنائية والوطنية القائمة التي تنفذ بالفعل الركائز الأربع للاستراتيجية بشكل شامل، وإن كان تحت مسمى قد يكون مختلفا؟

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تعلن تركيا تأييدها للبيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقصر بياني على النقاط التالية وعلى تبادل بعض آرائنا بشأن هذه المسألة مع الجمعية العامة.

ومن دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة للغاية. وأولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس الجمعية على ملاحظاته الافتتاحية. وبالمثل، أود أن أشكر الميسر، السفير مؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، وفريقه المقتدر على جهودهما الدؤوبة لتيسير التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم (A/64/L.69).

ويشكل الإرهاب جريمة ضد الإنسانية وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية، وبخاصة الحق في الحياة. ولا يمكن تبرير الإرهاب تحت أي ظرف من الظروف، وينبغي عدم تبريره. وأثبت تهديد الإرهاب، بوصفه ظاهرة متطورة باستمرار، أنه قادر على الصمود بشكل بالغ بسبب تكييف نفسه مع تغير الظروف. ولذلك، ينبغي أن تكون مكافحتنا للإرهاب شاملة ومتعددة الأبعاد. وعلاوة على ذلك، يلزم المجتمع الدولي أن يعمل معا باتساق كامل. وهذا المكان، الأمم المتحدة، يتسم بأهمية خاصة في ذلك الصدد، نظرا لأنه ظل دائما في صدارة الجهود الرامية إلى تعزيز المكافحة العالمية للإرهاب.

وفي عام ٢٠٠٦، اتخذت الجمعية العامة خطوة تاريخية باعتمادها بالإجماع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وكان هذا معلما بارزا في التأكيد مجددا على الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي نحو مكافحة التهديد

المشترك للإرهاب. وشكل إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، خطوة هامة أخرى في نفس الاتجاه. واليوم سنختتم الاستعراض الثاني للاستراتيجية العالمية. وقد عقدنا مناقشات مفيدة وبناءة خلال الأسابيع القليلة الماضية بغية اختتام النظر في مشروع القرار. وأعتقد أن مشروع القرار يتضمن نقاطا هامة فيما يتعلق بالاتساق والتنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة والتفاعل بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وأهمية زيادة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة وضرورة الاستمرار في تعزيز الشفافية هما من بين النقاط البارزة في مشروع القرار. ونرحب بفكرة الطلب من أمانة فرقة العمل تقديم إحاطات إعلامية فصلية إلى الدول الأعضاء. وسيساعد الموقع الشبكي الجديد الذي ستنشئه فرقة العمل على كفالة إطلاع جمهور أوسع على عملها بسهولة أكبر. ونرى أن التفاعل والحوار بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في غاية الأهمية لتنفيذ الاستراتيجية بفعالية أكبر.

وفضلا عن الإشارات إلى حقوق الإنسان، أود أيضا أن أشدد على الإشارات الواردة إلى مراعاة الأصول القانونية وسيادة القانون لدى مكافحة الإرهاب. ويسعدنا بصفة خاصة وجود تلك العناصر في مشروع القرار، حيث أن الامتثال لمبدأي مراعاة الأصول القانونية وسيادة القانون يعزز الأساس الرسمي لجهودنا ويكفل تحسين التعاون بين الدول الأعضاء. وسيسهم ذلك بدوره في قدرتنا على مكافحة الإرهاب بفعالية.

ولقد آن الأوان الآن للتركيز على تحقيق نتائج ملموسة. فالأساس اللازم لاتخاذ إجراءات فعالة موجود. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي الإسهام في التنفيذ الكامل والفعال للاستراتيجية بطريقة متكاملة وبجميع جوانبها. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بجهود السيد جون – بول لابورد، رئيس فرقة العمل المسؤولة عن كفالة التنسيق العام والاتساق الكلي لمساعي مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة.

ونرحب بالمبادرة الجديدة لفرقة العمل وعدد من الدول الأعضاء والخاصة بتنفيذ مشاريع محددة بهدف زيادة الوعي والمعرفة المتعمقة بالاستراتيجية على الصعيد الإقليمي في شتى أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، فإننا نعتقد أن النهج الإقليمي لتلك المبادرة مفيد جدا. وأود اغتنام هذه الفرصة للإشارة إلى قرار تركيا بالإسهام في حلقات العمل المقرر تنظيمها في إطار المبادرة.

إن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون أولوية دائمة للمجتمع الدولي ولجدول أعمال الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، مواصلة القيام بدور رئيسي في كفالة استعدادنا لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، ستعقد تركيا، بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، جلسة مواضيعية بشأن مكافحة الإرهاب في ٢٧ أيلول/سبتمبر. ونعتبر تلك الجلسة فرصة أخرى لتقييم الخطر الحالي الذي يشكله الإرهاب ولوضع نهج استشرافي للإجراءات التي سنتخذها مستقبلا للقضاء على هذه الآفة قضاء مبرما.

السيدة لوفرابي دو إيلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة. كما أود أن أشكر السفير أبو الكلام عبد المؤمن، الذي عينه الرئيس ميسرا لإعداد مشروع القرار A/64/L.69، بشأن استعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهو الموضوع الذي جمعنا هنا اليوم.

تؤيد فرنسا بالطبع البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا نيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود أن أكتفي بالإدلاء ببضع كلمات إضافية.

لقد أصبحت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بعد خمس سنوات من اعتمادها، الإطار الذي لا خلاف عليه لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وتعلمت المنظمة القيام بدور في هذا المجال – وهو أمر لم يكن من الواضح أنها ستتمكن منه. وكان إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، قبل أقل من عام، خطوة حاسمة في تعزيز وإدامة دور الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. غير أن الأمم المتحدة يمكنها القيام بالمزيد وعلى نحو أكثر تنسيقا.

ومشروع القرار الذي سنعتمده اليوم يعيد التأكيد على الدور المحوري لفرقة العمل، بقيادة جون – بول لابورد، في تنسيق الجهود الداخلية للمنظمة وفي إقامة اتصالات مع السلطات على الصعيدين المحلي والإقليمي. وبينما نستعد لاعتماد مشروع القرار، نرحب بنجاح الجمعية العامة مرة أخرى في إظهار الإجماع بشأن هذا الموضوع. ومن الضروري أن يحتفظ المجتمع الدولي بقدرته على تكوين جبهة متحدة ما دام الإرهاب التقليدي والنووي والإشعاعي والبيولوجي والكيميائي يشكل خطرا عالميا. وفي السياق ذاته، نحث الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق حتى الآن على جميع اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة، التي تشكل الأساس القانوني للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، على القيام بذلك. ويحدونا الأمل أيضا أن تحرز الدول الأعضاء نجاحا في المفاوضات بشأن إعداد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تستلزم أيضا، بصفتها أداة تنفيذية، إجراء استعراض للتنفيذ. ومما يزيد من أهمية ذلك أن تنفيذ الاستراتيجية يشمل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في كل من دعائمها الأربع: الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، وبالطبع، الأمم المتحدة. كما أنها تشتمل على مجموعة متنوعة من الأدوات.

لقد بُذلت جهود كثيرة على مستوى الدول، بما في ذلك بفضل المساعدة التقنية والتعاون الدولي، والتي جعلت المساعدة في تعزيز وسائل مكافحة الإرهاب أمرا ممكنا. وفرنسا، من جانبها، ما زالت عازمة على الإسهام في هذا الجهد العالمي.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود الإعراب عن تقديرنا العميق للجهود التي بذلها الممثل الدائم لبنغلاديش، سعادة السفير أبو الكلام عبد المؤمن، ميسر مشاورات استعراض استراتيجية مكافحة الإرهاب، والتي استهدفت التوصل إلى مشروع قرار يُعتمد بتوافق الآراء بشأن ذلك الاستعراض.

يعرب وفد باكستان عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل سوريا نيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن باكستان ليست ضحية للإرهاب فحسب، ولكن أيضا للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات. ونتعاون بشكل يومي مع الأصدقاء والحلفاء لتنفيذ الدعائم الأربع للاستراتيجية جميعا. ونشرت باكستان أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ فرد من قوات الأمن على طول حدودها مع أفغانستان. وأنشأنا ٩٣٨ مركزا حدوديا لمنع تسلل أعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وألقينا القبض على المئات من عناصر القاعدة، بمن في ذلك معظم زعمائها الكبار. وأحبط تعاوننا العديد من المخططات الإرهابية. وبينما فقد عدد من أفراد قواتنا الأمنية أرواحهم الغالية في عمليات لمكافحة الإرهاب، فقد جعلنا العالم أكثر أمانا.

وباكستان تفي بالتزاماتها الدولية، ولا سيما التزامها بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد صدقنا على ١٠ من اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٣ المتعلقة بالإرهاب. وفضلا عن ذلك، فإننا من بين الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠. وفي سياق جهود التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، سنت باكستان قانونا تاريخيا لمكافحة غسل الأموال. وأنشئت وحدة للمراقبة المالية في مصرف باكستان المركزي لمراقبة المعاملات المالية المريبة. وتنفذ باكستان أيضا المعايير الدولية الشاملة التي تجسدها ٤٠ توصية صادرة عن فرقة العمل المالي المعنية بغسل الأموال وتسع توصيات خاصة بشأن تمويل الإرهاب.

وباكستان عضو في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. ونحن طرف في الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب وبروتوكولها الإضافي بشأن تمويل الإرهاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، شارك ممثلون للشرطة والادعاء العام في باكستان في حلقة عمل نظمتها الأمم المتحدة في داكا واستمرت ثلاثة أيام. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، شاركت باكستان مشاركة نشطة في حلقة عمل في كولومبو لكبار ضباط الشرطة والمدعين العامين للنظر في قضايا محددة ناشئة في مجال مكافحة الإرهاب.

وباكستان تدين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه. ولئن كنا ندين الإرهاب بشدة، فإننا ندين أيضا ربط أي من جوانبه بأي دين أو جنس أو عرق أو عقيدة أو منظومة قيم أو ثقافة أو مجتمع. وينبغي عدم تصوير أي تعاليم أو معتقدات دينية باعتبارها تشجع على أعمال الإرهاب أو تحفز عليها.

وباكستان تعيد التأكيد على التزامها بتعزيز التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب. ولن تسفر معركة المجتمع الدولي ضد الإرهاب عن نتائج فعالة إلا من خلال اتباع نهج متسق ومنسق. ولتحقيق ذلك الهدف، تؤيد باكستان إعداد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها بصورة متوازنة. ويجب أن تعالج هذه الاستراتيجية الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الصراعات الطويلة الأمد التي لم تحل بعد، والاستخدام غير القانوني للقوة، والعدوان، والاحتلال الأجنبي، وإنكار حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، وأوجه الظلم السياسي والاقتصادي، والتهميش والاغتراب السياسيان.

وبعد مرور أربع سنوات على اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أدركنا أن الاستراتيجية ذاتها لن تكون لها قيمة تذكر ما لم تُترجم إلى إجراءات بواسطة أداة فعالة للتنفيذ. ويتعين تنفيذ الاستراتيجية بطريقة شاملة وبجميع جوانبها. وينبغي عدم منح أي دعامة من دعائم الاستراتيجية أفضلية على غيرها وينبغي عدم منح أي جزء من أي دعامة أولوية على الأجزاء الأخرى لنفس الدعامة. ونرى أن تنفيذ الاستراتيجية في المجالات التالية سيفيد أغراض الاستعراض الثاني وسيصون توافق الآراء الذي حظيت به استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في المقام الأول.

أولا، تبرز إحدى دعائم الاستراتيجية ضرورة تسوية الصراعات الطويلة الأمد التي لم تحل بعد. ومن شأن إحراز أي نجاح كبير في التصدي للصراعات الطويلة الأمد أن يقطع بنا شوطا طويلا في زيادة فعالية جهودنا لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، تعالج الاستراتيجية أيضا التشهير بأديان بعينها على نحو مجحف. والتصوير المجحف والشديد التعصب للإسلام والمعتقدات الإسلامية يصب الزيت على نيران

الاستراتيجيات المتطرفة والإرهابية ويؤدي إلى اتساع الهوة في المواقف والتصورات بين العالمين الإسلامي والغربي. وفي هذا العالم الذي يزداد عولمة، فإننا بحاجة إلى الفهم والانسجام وبناء الجسور بين جميع الثقافات والشعوب أكثر من أي وقت مضى.

ثالثا، تعالج الاستراتيجية كذلك الحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الوسيلة الملائمة لكبح التطرف والإرهاب والقضاء عليهما. والتهميش الاجتماعي والاقتصادي أحد الظروف المؤاتية لانتشار الإرهاب. وينبغي أن يكون تعزيز تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة في المناطق التي يوجد فيها التطرف من بين الأولويات القصوى للمجتمع الدولي.

وتنظر باكستان إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ودعائمها الأربع باعتبارها وثيقة في حالة تبلور وجهدا مستمرا وليس باعتبارها وثيقة راكدة ميتة لا تعبر عن التغيرات التي تحدث في العالم من حولها. فالتغير هو الجانب الدائم الوحيد للواقع. والاستراتيجية يجب استكمالها وتنقيحها تنقيحا جوهريا وبصورة دورية في ضوء التغيرات الجديدة في العالم.

ومشروع القرار بشأن الاستعراض الثاني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي نأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء، يبرز الحاجة إلى كفالة احترام سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية الواجبة في تنفيذ الاستراتيجية. وتحقيقا لتلك الغاية، نود أن نعرب عن تأييدنا لاستمرار الإصلاح في إجراءات لجان مجلس الأمن لكفالة مراعاة الأصول القانونية الواجبة. ونرحب بالجهود التي بذلها المجلس مؤخرا بهذا الخصوص.

ونرحب بفكرة تعزيز الحوار بين مسؤولي مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي، على النحو المشار إليه في الفقرة ١١ من مشروع القرار بشأن الاستعراض الثاني للاستراتيجية. ونؤيد تماما المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب بهذا الخصوص. ونشكر من أبدوا تفهما لتلك الفكرة ونقدر الدعم الذي لقيناه على جميع المستويات بشأن هذه المسألة. لقد نضجت فكرة المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب الآن ويتعين ترجمتها إلى عمل. ونريد أن نؤكد لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب استمرار دعمنا في تصميم المشروع وتنفيذه.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون ”استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية“ (A/64/818). ونرحب بتشديد التقرير، في الفقرة ١٣٨، على اتباع نهج شامل في مكافحة الإرهاب. كما نرحب بإقراره في الفقرة ١١ بالحاجة إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية لتعزيز الجهود العالمية في مكافحة الإرهاب.

غير أن الإشارة في الفقرة ٢٢ إلى دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنقيح المناهج الدراسية والكتب المدرسية، بهدف إزالة المعلومات المغلوطة أو أوجه التحيز أو القوالب النمطية الكامنة فيها، ينبغي النظر إليها بعناية في سياق المناقشة التي جرت أثناء المفاوضات الأصلية بشأن الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦. ونحن لسنا واثقين من إمكانية تحديد أوجه التحيز والقوالب النمطية الكامنة بطريقة موضوعية، ولا سيما في مجال الدراسات الاجتماعية والثقافية.

ونؤكد مجددا تأييدنا لمبادرة جلالة عاهل المملكة العربية السعودية لإنشاء مركز عالمي لمكافحة الإرهاب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.